

البحث رقم (١١)

مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الاعمال
لإبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي
المعروف بالكوراني المتوفى (١١٠١هـ)
دراسة وتحقيق

المدرس الدكتور
فرات سمير فرج
المديرية العامة
لتربية الأنبار

المدرس الدكتور
وليد طوينة عبد الحمزة
المديرية العامة
لتربية الأنبار

Waleed216198288@gmail.com

ISSN (Print): 2071-6028 ISSN (Online): 2706-8722



ملخص باللغة العربية

م.د. فرات سمير فرج

م.د. وليد طويبة عبد الحمزة

هذا مخطوط منعوت ب(مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال) لإبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي المعروف بالكوراني المتوفى (١١٠١هـ)، وأصل المخطوط المحقق نسختان بخط واضح وعبارات دقيقة، وإحالات عديدة، وكان المحور الذي يدور عليه المخطوط هو مسألة خلق أفعال العباد، وهل أن إيجاد الفعل هو بمحض قدرة الله تعالى أم للإنسان دخل في إيجاده، وهو من المسائل المهمة التي تباينت أقوال العلماء فيه، إذ عمدَ المصنف إلى نقل أقوال من سبقه من العلماء، ودارسة هذه الأقوال وتمحيصها، والرد على بعضها، وترجيح ما يراه مناسباً، وقد ذكر المصنف رأي الفرق المخالفة ورد عليها، مفنداً ذلك بالدليل والتحليل، ومن اطلع على هذا المخطوط يتبين له سعة العلم التي تميز بها المؤلف في دراسة تفاصيل مسألة خلق الأفعال، وبيان جوانبها بأدلة نقلية وبراهين عقلية، وقد بذلنا ما بوسعنا لإخراج المخطوط بأفضل صورة، سائلين الباري سبحانه أن يتقبل عملنا ويعفو عن كل زلل وتقصير ونسيان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الكلمات المفتاحية: مسلك الاعتدال، خلق لأعمال، دراسة وتحقيق

**MASLAK AL-EA'TEDAL ELA FAHM KHALQ AL-A'MAL BY
IBRAHIM BIN HASSAN BIN SHIHAB AL-DIN AL-KURDI KNOWN
AS THE DECEASED KURANI (1101 AH) STUDY AND
INVESTIGATION**

Teacher Dr. Furat S. Faraj

Teacher Dr. Waleed T. Abed Al-Hamza

Summary

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon our master Muhammad and his family and companions. After this: This manuscript is forbidden by (the course of moderation to understand the verse of creating works) by Ibrahim bin Hassan bin Shihab al-Din al-Kurdi, known as the deceased Kurani (1101 AH). The axis of the manuscript was the question of creating the acts of servants. The work of the work to transfer the words of its predecessors of scientists, and study these words and scrutinized, and to respond to some of them, and weighting what it deems appropriate, the work has mentioned the opinion of the difference and responded to, refuting that evidence and analysis, and who has seen this manuscript It shows him the capacity of science that characterized the author in the study of the details of the issue of the creation of acts, and to explain the aspects of the transfer of evidence and mental evidence, and we have done everything we can to produce the manuscript in the best way, asking Alpari Almighty to accept our work and forgive all slippage and default and forget, God bless our master Muhammad and His family and companions.

Key words: moderation course, business creation, study and investigation

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... وبعد:

فهذا مخطوط منعوت ب(مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال) لإبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي المعروف بالكوراني المتوفى (١١٠١هـ). وقد حصلنا على نسختين من هذا المخطوط الأول من جامعة مشيكان في ولاية ديترويت الولايات المتحدة الأمريكية، والنسخة الثانية من مكتبة كوبرلي إسطنبول تركيا، ونسخت بخط واضح، وكانت عباراتها دقيقة الفهم، وإحالاتها متنوعة المصادر، فمع قلة لوحات هذا المخطوط فقد كان فيه جانب من العقيدة والكلام والمنطق والتفسير مما يدل على غزارة علم المصنف رحمه الله، وقد وفقنا الله تعالى في تحقيق هذا المخطوط، وإخراج بعض من تراثنا المكون؛ ليأخذ مكانته في المكتبة الإسلامية ويكون في متناول الباحثين، وقد كان المصنف رحمه الله ينقل أقوال من سبقه من العلماء ويقوم بدراستها، ويقارن بينها ويرد على بعضها وينصر البعض الآخر، ويستند في ترجيحه على بعض الأدلة التي يذكرها.

وقد اقتضت المنهجية تقسيم العمل على قسمين.

الأول: القسم الدراسي.

الثاني: النص المحقق

أما القسم الدراسي فإنه اشتمل على مبحثين.

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للمصنف.

وتضمن مطلبين

المطلب الأول السيرة الذاتية

أولاً: اسمه ونسبه

ثانياً: نشأته ورحلته:

ثالثاً: ولادته ووفاته.

المطلب الثاني: السيرة العلمية.

أولاً: مذهبه الفقهي والكلامي.

ثانياً: شيوخه وتلاميذه.

ثالثاً: مؤلفاته.

المبحث الثاني: وصف المخطوط والمنهج في التحقيق.

المطلب الأول: وصف النسخ الخطية.

المطلب الثاني: المنهج في التحقيق.

المطلب الثالث: نماذج من نسخ المخطوط.

القسم الثاني: النص المحقق.

المصادر والمراجع.

وقد بذلنا ما في وسعنا لإخراج المخطوط بأفضل صورة، سائلين الباري تعالى

أن يتقبل منا هذا العمل وينفع به، ويعفو عن التقصير والنسيان، وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القسم الدراسي

المبحث الأول:

السيرة الذاتية والعلمية للمصنف

المطلب الأول: السيرة الذاتية.

أولاً: اسمه ونسبه: أبو العرفان إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني، برهان الدين الكردي، والكوراني نسبة إلى كوران في بلاد فارس^(١).

ثانياً: نشأته ورحلته: نشأ ببلاد شهران، من جبال الكرد، ونشأ في عفة وديانة، وأخذ في بلاده العربية والمنطق، ثم قرأ في المعاني والبيان والأصول والفقه والتفسير، ثم سمع الحديث من جماعة في غير بلاده كالشام ومصر والحجاز والحرمين، وارتحل إلى بغداد وأقام في المدينة وأخذ من علمائها^(٢).

ثالثاً: ولادته ووفاته.

ولد في شوال سنة خمس وعشرين وألف ببلاد شهران من جبال الكرد، وتوفي يوم الأربعاء بعد العصر في الثامن عشر من شهر ربيع الآخر سنة احدى ومائة وألف بمنزله في المدينة المنورة ودفن بعد المغرب في ربيع الغرقد رحمه الله^(٣).

المطلب الثاني: السيرة العلمية.

أولاً: مذهبه الفقهي والكلامي.

تمذهب الإمام الكوراني بمذهب الإمام الشافعي حتى صار من فقهاء هذا المذهب^(٤)، أما مذهبه الكلامي فلم أجد من يصرح بهذا الخصوص، وكل من يطلع

(١) ينظر: الرحلة العياشية ٤٧٩/١، البدر الطالع ١١/١، وعجائب الآثار ١١٧/١، والأعلام ٣٥/١.

(٢) ينظر: سلك الدرر ٥/١، وعجائب الآثار ١١٧/١، وهدية العاقين ٣٥/١، ومعجم المؤلفين ١٩٩/١.

(٣) ينظر: البدر الطالع ١٢/١، سلك الدرر ٦/١.

(٤) ينظر: البدر الطالع ١١/١، وهدية العارفين ٣٥/١، والأعلام ٣٥/١.

على مؤلفات الإمام يعتقد مطمئناً بأنه كان أشعرياً في تقرير مسائل العقيدة، ويرجح ذلك مشايخه وترجيحاته ومذهبه الفقهي.

ثانياً: شيوخه. للإمام الكوراني مشايخ كثر نكتفي بذكر أشهرهم:

١. أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي المتوفى ١٠٩٦هـ^(١).
٢. أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي المتوفى ١٠٩٠هـ^(٢).
٣. أبو العزائم سلطان بن احمد بن سلامة المزاحي الأزهري المصري الشافعي المتوفى ١٠٧٥هـ^(٣).
٤. أحمد بن علي بن أحمد بن عبد القدوس ابن محمد الشناوي أبو المواهب المصري ثم المدني، المتوفى ١٠٢٨هـ^(٤).
٥. محمد بن سعيد المرغتي السوسي المراكشي المالكي أبو عبد الله المتوفى ١٠٨٩هـ^(٥).

ثالثاً: تلاميذه. من أشهر تلاميذه الذين ذكروا في كتب التراجم:

١. إبراهيم بن محمد سعيد بن جعفر الحسني، الإدريسي، المنوفي، المكي، الشافعي المتوفى ١١٨٧هـ^(٦).
٢. أحمد بن محمد بن احمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، الشهير بالبناء المتوفى ١١١٧هـ^(٧).

(١) ينظر: فهرس الفهارس ١٠٦١/٢.

(٢) ينظر: فهرس الفهارس ١١٦٦/١.

(٣) ينظر: الرحلة العياشية ٤٨٢/١، ومشیخة ابي المواهب الحنبلي ص ١٠٣.

(٤) ينظر: سلك الدرر ٥/١.

(٥) ينظر: فهرس الفهارس ٦٦/١.

(٦) ينظر: فهرس الفهارس ٦٦/١.

(٧) ينظر: فهرس الفهارس ٥/١.

٣. محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي المتوفى ١١٣٨هـ^(١).

٤. عبد القادر بن ابي بكر الصديقي الحنفي أبو الفرج المتوفى ١١٣٨هـ^(٢).

٥. عبد الله بن سالم بن عيسى البصري المكي الشافعي ١١٣٤هـ^(٣).

رابعا: مؤلفاته.

للعلامة الكوراني مؤلفات عدة وفي مختلف العلوم نكتفي بذكر ابرزها:

- ١ - مسلك الاعتدال إلى آية خلق الأعمال. وهو المخطوط الذي بين أيدينا^(٤).
- ٢ - إتحاف الخلف في تحقيق مذهب السلف^(٥).
- ٣ - جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار^(٦).
- ٤ - جنح الجناح بالعوالي الصحاح^(٧).
- ٥ - الجواب المحق فيما هو الحق^(٨).

هذا ما تسع له المقام ومن أراد التفصيل والمزيد يرجع لها في مظانها ومنها كتاب: إعمال الفكر والروايات في شرح حديث إنما الأعمال بالنيات للعلامة الكوراني، تحقيق أحمد رجب أبو سالم، مطبوع دار الكتب العلمية بيروت، وفيه جهد مميز للمحقق حيث أحصى مشايخ وتلاميذ ومؤلفات العلامة الكوراني.

(١) ينظر: فهرس الفهارس ١٤٨/١.

(٢) ينظر: فهرس الفهارس ١٧١/١.

(٣) ينظر: عجائب الآثار ١٣٢/١ فهرس الفهارس ٣١٩/١.

(٤) هدية العرفين ٣٦/١، وإيضاح المكنون ٤٧٩/٤.

(٥) مخطوط مكتبة الأوقاف بغداد ٦٦٨٤/٨، ٤ ورفقات. سلك الدرر ٦/١، البدر الطالع ١٢/١، الاعلام للزركلي ٣٥/١.

(٦) مخطوط مكتبة ولي الدين في تركيا برقم ١٨١٥. هدية العارفين ٣٥/١، إيضاح المكنون ٣٦٣/٣.

(٧) مخطوط مركز الملك فيصل برقم ب ٧٢٩٨. هدية العارفين ٣٥/١، إيضاح المكنون ٣٧٢/٣.

(٨) مكتبة الأوقاف بغداد برقم ٤٧٤٥/١٠. هدية العارفين ٣٥/١.

المبحث الثاني:

وصف المخطوط والمنهج في التحقيق

المطلب الأول: وصف النسخ الخطية.

النسخ التي قمنا بتحقيقها هما نسختان الأولى وأسميناها (أ) والنسخة الثانية أسميناها (ب) والنسخة ويمكننا وصف النسختين كالآتي:
أولاً: ما يشترك فيه النسختان.

١. اسم المخطوط: مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال.
٢. اسم المؤلف: حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني.
٣. التصنيف عقائد.
٥. يجدر الإشارة إلى أن النسختان واضحة إلى حد ما، يوجد فيها سقط في بعض المواضع.

ثانياً: وصف النسخة الأولى. نسخة (أ)

عدد اللوحات (١٢)

القياس: غير موجود.

عدد الأسطر (٢٨) في كل لوحة تقريباً.

عدد الكلمات (١٢) في كل سطر تقريباً.

رقم المخطوط: (٧٧/عقائد).

مكان وجودها: جامعة ميشيكان، ولاية ديترويت، الولايات المتحدة الأمريكية.

اسم الناسخ: غير موجود.

ثالثاً: وصف النسخة الثانية (ب).

عدد اللوحات (٩)

القياس: غير موجود.

عدد الأسطر (٢٥) في كل لوحة تقريباً.

عدد الكلمات (١٢) في كل سطر تقريبا.

رقم المخطوط: (مجموع ٨٢٠).

مكان وجودها: مكتبة كوبرلي، إسطنبول، تركيا.

اسم الناسخ: حسين جليبي بن مصطفى.

المطلب الثاني: المنهج في التحقيق.

١. اعتمدنا في التحقيق على نسختين وقمنا باختيار النسخة (أ) لوضوحها إذ

قمنا بنسخها حسب الرسم والإملاء المتعارف عليه الآن.

٢. تصحيح ما ورد من أخطاء إملائية او سقط اعتمادا على قواعد اللغة

العربية والرسم الإملائي الحديث.

٣. عزوت الآيات القرآنية الموجودة في الكتاب، وكتبناها بخط مصحف

(المدينة المنورة)، ذاكرين رقم الآية واسم السورة.

٤. تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث.

٥. التعريف بالفرق والأعلام الوارد ذكرها في المخطوط، باستثناء المشهورين

كالخلفاء الأربعة ﷺ.

٦. عند التوثيق من المصادر نذكرها مختصرا وتم ذكر بطاقة الكتاب كاملة في

قائمة المصادر.

٧. القوسان المزهران ﴿ ﴾ لحصر الآيات الكريمة التي وردت في النص،

والأقواس المنحنية { } للحديث الشريف، والأقواس المعقوفة [] لما يضاف

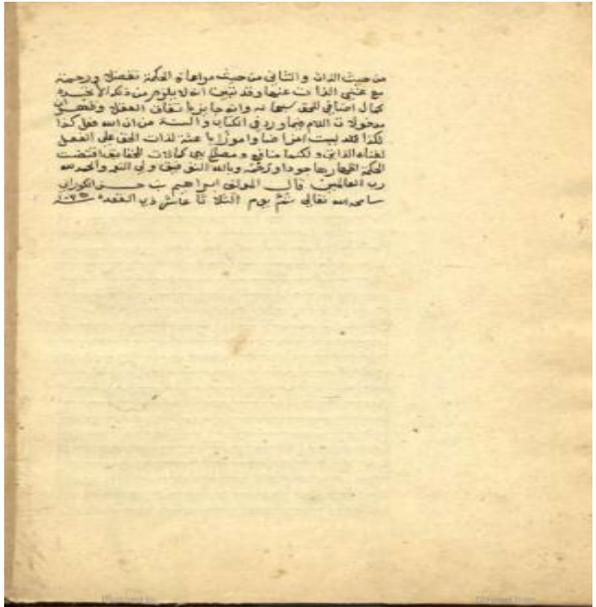
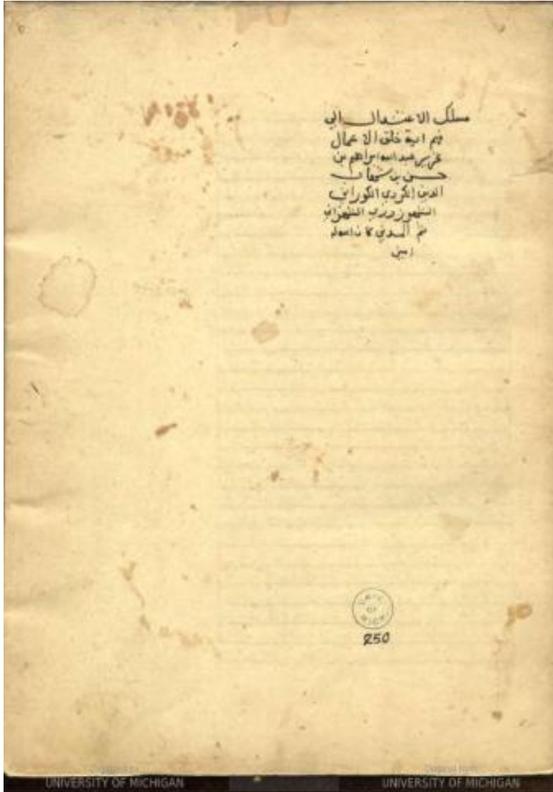
من نسخة (ب)، والأقواس المعقوفة المزدوجة [[]] للسقط الطويل.

٨. ألفاظ التمجيد والتوقير والترضي لم نشر لها في الهامش بقصد الاختصار.

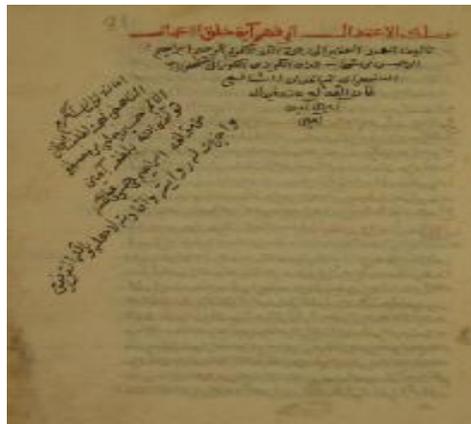
٩. توضيح الألفاظ الغامضة والمصطلحات التي أوردها المؤلف.

١٠. توثيق أقوال العلماء والإحالات.

المطلب الثالث: نماذج من نسخ المخطوط.



نماذج من النسخة الخطية (أ)



نماذج من النسخة الخطية (ب)

القسم التحقيقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا فتاح يا عليم^(١).

الحمد لله الذي هدى إلى توحيد الأفعال في عين إثبات الكسب^(٢) للعبد بإذن الله العزيز الحكيم، وأنزل ما شاء الله لا قوة إلا بالله وإنَّ القوة لله جميعاً، هدى وشفاء للمؤمنين^(٣) ذي القلب السليم، وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث بلا إله إلا الله الدال على توحيد الذات والصفات والأفعال، وعلى آله وأصحابه الهداة المهتدين صلاة وسلاماً فائضي البركات عدد خلق الله بدوام الله المنعم المتعال... أما بعد:

فهذا بتوفيق الله مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال، ينكشف فيه إن شاء الله إثبات الكسب للعبد بإذن الله في عين توحيد الأفعال، ويظهر منه اختلال ما جرى عليه صاحب الكشف^(٤)، بناء على قواعد الاعتزال، لما يتضح أنَّ الله قال: ﴿فَأَتَى اللَّهُ

(١) في: (ب) "وبه إيَّاه نستعين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم" ولعلها اجتهاد وإضافة من الناسخ.

(٢) الكسب عند الأشاعرة من المنكلمين: عبارة عن تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدر. قالوا: أفعال العباد واقعة بقدرة الله تعالى وحدها وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى العادة بأنَّه يوجد في العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدر مقارنة لهما؛ فيكون فعل العبد مخلوقاً لله تعالى إبداعاً وإحداثاً ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إيَّاه مقارنة بقدرة وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له. ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٣٦٢/٢.

(٣) في: (ب) "للمؤمن".

(٤) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخش من قرى خوارزم وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلقب بجار الله. وتقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم فتوفي فيها عام ٥٣٨هـ، أشهر مؤلفاته تفسير الكشاف، وأساس البلاغة، ينظر: وفيات الأعيان ٨١/٢، ولسان الميزان ٤/٦.

بُيِّنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ^(١)، وبين لهم لو سمعوا أن أعمالهم لا يصدر عنهم إلا بإذن الله فلا يستقلون بها عن طوقهم، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوا﴾^(٢)، بتقدير العزيز العليم، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ ۗ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣).

تمهيد فيه تنبيهات الأول: لا ريب أن الرسل صلوات الله عليهم وسلامه قد أجمعوا على الدعوة إلى كلمة لا إله إلا الله، وهي بمنطوقها دالة على توحيد الألوهية، أي: على قصر الألوهية على الله تعالى قصراً حقيقياً ضرورياً لغةً، وقد بينا ذلك مستوفي في إنباه الأنباه^(٤)، ومقتضى هذا القصر أن الله هو الذي يستحق أن يعبد كل مخلوق، ولا يكون لك إلا إذا كان الله هو النافع الضار على الإطلاق؛ لأنَّ العبادة هي الطاعة والانقياد^(٥) والخضوع، ومن لا يملك نفعاً ولا ضرراً بالنسبة إلى بعض المخلوقين لا يستحق أن يعبد ذلك البعض وبطبيعته وينقاد له ويخضع، وهو ظاهر لكن الذي اقتضاه قصر الألوهية على الله قصراً حقيقياً هو أن الله هو الذي يستحق أن يعبد كل مخلوق، فهو النافع الضار على الإطلاق، ولا يكون كذلك إلا إذا كان قادراً على كل شيء، ولا يكون كذلك إلا إذا كانت قدرته ذاتية له، ولا يكون كذلك إلا إذا كان واجب الوجود لذاته، ولا يتضح ذلك إلا إذا كان عين الوجود المحض كما هو مذهب^(٦) الشيخ الأشعري^(٧) والمحققين.

(١) سورة النحل، من الآية ٢٦.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٥٣.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢١٣.

(٤) إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله، للكوراني، حقه: أحمد رجب أبو سالم، فرع جامعة الأزهر المنوفية.

(٥) ينظر: العدة في أصول الفقه، لابي يعلى ١/١٦٣.

(٦) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٥٢٩.

(٧) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد عام ٣٢٤هـ، ينظر: طبقات الشافعية ٢/٢٤٥، ووفيات الأعيان ٣٢٦/١.

وقد أوضحنا ذلك في قصد السبيل^(١) وغيره، فظهر أنّ قصر الألوهية على الله تعالى يستلزم قصر النفع والضرر عليه، وهو يستلزم قصر القادرية على كل شيء عليه، وهو يستلزم قصر القادرية بالذات عليه، وهو يستلزم قصر وجوب الوجود لذاته عليه، فلا موجود بالذات إلا الله، فلا قادر بالذات إلا الله، فلا قادر على كل شيء إلا الله، فلا نافع ولا ضار على الإطلاق إلا الله، فلا إله إلا الله.

الثاني: إذا تبين أنه لا موجود بالذات إلا الله، فلا وجود لغيره إلا به فما سواه مفتقر إليه في وجوده وكمالاته التابعة لوجوده، فكما أنه لا وجود للممكن إلا بالله، فكذلك لا كمال وجودياً له إلا بالله، ومن كمالات العبد القدرة فلا قدرة له إلا بالله، كما قال تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٢)، وفي الحديث المتواتر كما قال السيوطي^(٣): {لا حول ولا قوة إلا بالله}^(٤) ومن المعلوم عند الالتفات أنّ كل وصف حاصل لشيء بغيره، فهو في الحقيقة لذلك الغير لا للشيء، فلا قدرة حقيقة إلا لله، فما حصل لغيره منها فهو من أشعة أنوار القدرة الإلهية تعددت وتعينت بحسب المظاهر على وجه مقدس عند الراسخين في العلم من طريق الوهب عن جميع الشبهات التي تطرأ^(٥) على أهل الأفكار الذين لا ذوق لهم في طريق الله، فلا يستلزم تجسماً ولا تشبيهاً ولا تكليفاً

(١) مخطوط قصد السبيل إلى توحيد الحق الوكيل، إبراهيم بن حسن الكوراني، مكتبة الأسد، سوريا، رقم (٦١٢٨٨).

(٢) سورة الكهف، من الآية ٣٩.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو ٦٠٠ مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة، نشأ في القاهرة يتيماً مات والده وعمره خمس سنوات، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، توفي عام ٩١١ هـ. ينظر: الكواكب السائرة ١/٢٢٦ وشذرات الذهب ٨/٥١.

(٤) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي رقم (٣٨٥)، ٢/١٢٢.

(٥) في: (ب) "تطروء".

ولا حلولاً ولا اتحاداً^(١)، ولا تجزئةً ولا قياماً للحوادث بالقديم ولا بالعكس ولا ما يشاكل ذلك من شبهات أهل الأوهام.

يوضحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٢)، أي: أَنَّ القوة الظاهرة في مظاهر الأقوياء المتعددة بحسبهم لله جميعاً حقيقة لا لهم حقيقة؛ لأنها إنما حصلت لهم بالله لا بالذات، وما هو بالله فهو الله كما تبين، وهذه الآية مع قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾^(٣) من أوضح الدلائل على توحيد الصفات لكلِّ ذكيٍّ منصف.

الثالث: إذا تبين لك توحيد الصفات علمت أن تأثير قدرة العبد بإذن الله لا ينافي قصر الخالقية لكل شيء على الله، ولا قصر القادرية على كل شيء على الله؛ لأنَّ العبد لا فعل له إلا بقوة بالضرورة ولا قوة [له]^(٤) إلا بالله عقلاً ونقلاً وكشفاً، فلا فعل له

(١) وفي الحلول السرياني يستلزم كل واحد من المحل والحال انقسام الآخر، ويستلزم عدم انقسام كل منهما عدم انقسام الآخر وليس الأمر كذلك في الحلول الجوارى [ومعنى الحلول في المتحيز أن يختص به بحيث تكون الإشارة الحسية واحدة كاللون مع المتلون لا كالماء مع الكوز فإنه ليس حالاً في الكوز اصطلاحاً. الكليات ص ٣٩٠، الاتحاد: هو تصيير الذاتين واحدة، ولا يكون إلا في العدد من الاثنين فصاعداً.

الاتحاد: في الجنس يسمى مجانسة، وفي النوع مماثلة، وفي الخاصة مشاكلة، وفي الكيف مشابهة، وفي الكم مساواة، وفي الأطراف مطابقة، وفي الإضافة مناسبة، وفي وضع الأجزاء موازنة.

الاتحاد: وهو شهود الوجود الحق الواحد المطلق، الذي الكل موجود بالحق، فيتحد به الكل من حيث كون كل شيء موجوداً به، معدوماً بنفسه، لا من حيث إن له وجوداً خاصاً اتحد به، فإنه محال. وقيل: الاتحاد امتزاج الشيين واختلاطهما حتى يصيرا شيئاً واحداً؛ لاتصال نهايات الاتحاد. وقيل: الاتحاد، وهو القول من غير رؤية وفكر. التعريفات ص ٨-٩.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٦٥.

(٣) سورة الكهف من الآية ٣٩.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) وما أثبتته من (ب) إضافة يقتضيها السياق .

إِلَّا بِاللَّهِ، وما هو بالله فهو الله^(١)، كما تبيّن فلا فعل حقيقة إِلَّا بالله^(٢)، فمكسوب العبد بتأثير قدرته بإذن الله لا بالاستقلال عين المخلوق لله بالعبد، فالمخلوق لله بالعباد والمكسوب للعباد بالله متحدان بالذات مختلفان بالاعتبارات؛ لكونه صادراً من قدرة واحدة بالذات متعددة بالاعتبارات التي هي التعينات الحاصلة في مظاهر العباد من غير لزوم شيء من الشبهات المذكورة، فالله خالق كل شيء على الإطلاق مع إثبات الكسب بتأثير قدرة العبد بإذن الله لا مستقلاً من غير منافاة، فلا حاجة في إثبات الكسب بالتأثير إلى تخصيص العمومات الدالة على أنّ الله خالق كل شيء بما عدا^(٣) الأفعال الاختيارية للمكلفين^(٤).

(١) في: (ب) " بالله" .

(٢) في: (ب) " لله" .

(٣) في: (ب) " عد" .

(٤) يذكر الجنيدي في حاشيته على شرح السعد: اعلم ان المؤثر في فعل العبد بالخلق والإيجاد إما قدرة الله تعالى فقط من غير دخل لقدرة العبد، وهو مذهب الجبرية، أو مع دخلها بالكسب وهو مذهب الأشعري، أو قدرة العبد فقط بلا إيجاب وهو مذهب جمهور المعتزلة، أو الإيجاب وهو مذهب الحكماء، أو مجموع القدرتين وهو مذهب الأستاذ منا والنجار من المعتزلة، أو على أن تؤثر قدرة الله في أصله وقدرة العبد في وصفه؛ بأن تجعله موصوفاً طاعة أو معصية وهو مذهب القاضي الباقلاني، والحق في هذه المسألة مذهب الأشعري، وهو ألا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين؛ أي إن للعبد اختياراً في أفعال نفسه، لكنه ليس منه؛ لأنه لا يوجد شيئاً، بل من الله تعالى، ويسمى هذا جبراً متوسطاً. يُنظر: شروح وحواشي العقائد النسفية، لأهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٢٠/٤.

كما اختاره المحقق ابن الهمام^(١) في المسامرة^(٢): «حيث قال معترضاً على الكسب بالمعنى المشهور، ما ملخصه ولقائل أن يقول إنَّ تعلق قدرة العبد بالمقدور لا على التأثير هو الكسب مجرد لفظ لم تجعلوا له معنى، ونحن إنَّما نفهم من الكسب التحصيل، وتحصيل الفعل المعدوم ليس إلاَّ إدخاله في الوجود وهو إيجاد، وقولكم بأنَّ القدرة الحادثة تتعلق بلا تأثير كتعلق القدرة القديمة في الأزل. قلنا: قياس^(٤) مع الفارق فإنَّ معنى ذلك التعلق أنَّها ستؤثر في إيجاد ما هو معلوم الوقوع من المقدورات عند وقته الذي خصصته به الإرادة^(٥)، فإنَّ القدرة^(٦) إنَّما تؤثر على وفق الإرادة، فالقدرة القديمة متعلقة به قبل الوقوع مؤثرة فيه وقت الوقوع، والحادثة لا يتحقق فيها هذا الوصف؛ لأنَّها مع الفعل عندكم فلا تعلق لها به قبل الوقوع، ولا تأثير لها فيه وقت الوقوع، فكيف يصح القياس؟»

(١) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة. وأقام بحلب مدة، وجاور بالحرمين، توفي بالقاهرة عام ٨٦١هـ. ينظر: الضوء اللامع: ١٢٧/٨، والجواهر المضية ٨٦/٢.

(٢) المسامرة بشرح المسامرة، للكمال بن الهمام، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٧هـ، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٣) من هنا يبدأ السقط من النسخة (ب) وهو سقط طويل بمقدار ٣ صفحات.

(٤) القياس: إثبات الحكم في المقيس، مثل الحكم في المقيس عليه بعلّة واحدة. الكليات ص ٧١٥.

(٥) الإرادة: صفة توجب للحي حالاً يقع منه الفعل على وجهٍ دون وجهه. التعريفات ص ١٦.

(٦) القوة والقدرة والطاقة والوسع أسماء متقاربة عند أهل اللغة، مترادفة عند المتكلمين، وهي ثابتة للعباد في الأفعال الاختيارية عند أهل السنة، خلافاً للجبرية؛ فإنهم قالوا: العبد مجرى خلق الله تعالى كالجمادات، وفي هذا القول إبطال للأمر والنهي، ورفع للشرائع وإنكار الحس والضرورة، وإلتحاق بالسوفسطائية، وقالت المعتزلة والضرارية وكثير من الكرامية: الاستطاعة ثابتة للعبد ولكن قبل الفعل؛ ليكون التكليف للقادر، وقال أهل السنة: استطاعة الفعل مقارنة للفعل؛ لأنَّ القدرة الحادثة والعرض يستحيل بقاؤه، فلو كانت القدرة سابقة على الفعل لانعدمت وقت الفعل فحصل الفعل بدون القدرة، ولو صح الفعل بدون القدرة؛ لصح من العاجز وهو محال. المطالب العالية، للرازي، ١٥/٩، وبحر الكلام، للنسفي ص ١٤٨.

وأما التمسك بعموم النصوص الدالة على استناد الحوادث كلها إليه تعالى، فإنما يتم لو لم يكن ثمة ما يوجب تخصيصها لكنه موجود وهو لزوم الجبر المحض المستلزم لبطلان الأمر والنهي، ومجرد تعلق بلا تأثير لا يدفعه إذ لا كسب إلا بالتحصيل، وحيث لا تأثير فلا تحصيل فلا كسب فلا بد من إخراج أفعال العباد الاختيارية، وأما ما ذكره من العقليات فليس شيء منها لازماً على ما يعمله الواقف عليها بأدني تأمل كيف ولو تم لأستلزم المجال، وهو ما ذكرناه من ضياع التكليف. ثم قال: فلم يبق عندنا في حكم العقل مانع عقلي من تأثير قدرة العبد في فعله، إذ غاية ما فيه أنه تعالى أقدره على بعض مقدراته باختياره؛ لحكمة صحة التكليف، واتجاه الأمر والنهي ولا محذور في ذلك، إذ لا ينقطع بذلك نسبة الفعل إليه تعالى بالإيجاد؛ لأنَّ إيجاد المكلف^(١) لها إنما هو بتمكين الله تعالى إياه منها وأقداره عليها انتهى. ملخصاً: وقد علمت أنه لا موجب تحقيقاً لتخصيص العمومات.

وأما قول الشارح الكمال ابن أبي شريف: ^(٢)ولك أن تقول قول المصنف أن الكسب لا يفهم منه إلا التحصيل هو بحسب ما وضع له لغة، وكلامنا هنا في المعنى المسمى بالكسب اصطلاحاً انتهى^(٣).

(١) والمكلف: الآدمي البالغ العاقل الذاكر غير المُلجأ، وخرج بذلك الصغير والمجنون وغير الآدمي والمعتوه والمكروه فلا يكلف بالأمر والنهي. يُنظر: شرح مختصر الأصول للمنياوي ص ٣٩.

(٢) كمال الدين بن أبي شريف فقيه من فقهاء الشافعية، عالم بالأصول، مفسر، متكلم، ولد في القدس، ورحل إلى القاهرة وأخذ عن علمائها كابن حجر والكمال بن الهمام وغيرهم. واستوطن القاهرة وانتفع به أهلها، توفي عام ٩٠٦هـ. ينظر: الضوء اللامع ٦٤/٩.

(٣) المسامرة بشرح المسامرة للكمال بن أبي شريف، ص ١٠٢.

فكلام لا يجدي نفعاً في الدفع، فإنَّ الإمام الغزالي^(١)، قال في الاقتصاد: وضع لتعلق قدرة العبد بالفعل اسم الكسب تيمناً بكتاب الله تعالى فإنَّه وجد إطلاق ذلك على أعمال العباد في القرآن انتهى^(٢).

ومن المقرر أنَّ خطاب الشارع يحمل على اصطلاحه، فإن لم يوجد فعلى اللغة، ولا يعلم هنا اصطلاح للشرع بخلاف المعنى اللغوي، فتعين حمل الكسب الوارد في القرآن على المعنى اللغوي فلا فائدة حينئذ في اصطلاح مخالف للشرع واللغة. وأمَّا قول ابن الهمام فيما بعد مما حاصله: أنَّ نفي الجبر وتصحيح التكليف لا يتوقف على نسبة جميع أفعال العبد إليه بالإيجاد بل يكفي لنفيه نسبة العزم المصمم إليه بالإيجاد فهو مسلك غير واضح^(٣).

أمَّا أولاً: فلأنَّ التكليف صريحاً إنَّما وقع بالأفعال الاختيارية والعزم المصمم من مبادئها، فإذا لم تنسب الأفعال الاختيارية إليه بالإيجاد لزم الجبر فيما هو مكلف به صريحاً؛ لتصريحه بأنَّ الكسب هو التحصيل، وتحصل الفعل المعدوم ليس إلاَّ إدخاله في الوجود وهو إيجاد، وإذا انتفى الإيجاد للفعل المكلف به جاء الجبر.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ العزم المصمم إن كان هو المكلف به شرعاً لزم أن يكون من الأفعال الاختيارية الواجب؛ كونها مسبقة بعزم مصمم فيلزم التسلسل، وإن كان المكلف به هو الفعل الاختياري المسبوق بالعزم المصمم، فلا ينفي الجبر بتأثير القدرة في العزم

(١) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلده. توفي عام ٥٠٥هـ. ينظر: وفيات الاعيان ١/٤٦٣، وشذرات الذهب ١٠/٤.

(٢) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، حققه: عبد الله محمد الخليلي، ط١، دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ، ص ٥٦.

(٣) المسامرة بشرح المسامرة ص ١١٠.

إن صح التأثير مع طرحه التأثير في العزم هو لما رأيت في استلزامه التسلسل. وأمّا قول الشارح: إنَّ حاصل كلام المصنف^(١) تعويل على مذهب الباقلاني^(٢) وهو أنَّ قدرة الحق تتعلق بأصل الفعل، وقدرة العبد^(٣) تتعلق بوصفه من كونه طاعة أو معصية انتهى^(٤).

فهو لا يوافق كلام المصنف؛ لتصريحه بقوله: إنَّما محل قدرته عزمه المصمم، فكيف يصح أن يقال مع هذا إنَّها تتعلق بوصف الفعل على أنَّ مذهب الباقلاني اعترضوه بأنَّه إن أراد أنَّ قدرة العبد تؤثر في وصف الفعل استقلالاً، فهو كمذهب المعتزلة^(٥) أو تتعلق بلا تأثير فهو كمذهب الأشعري انتهى.

والتحقيق في تميز التعلقين، أعني: تعلق قدرة الحق، وتعلق قدرة العبد بالفعل ما سيأتي في التكملة إن شاء الله تعالى، وكان الباقلاني دندن حوله ولكن الله تعالى ما قدر إبرازه على يديه ولسانه، والله تعالى هو المقدم والمؤخر أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، والحمد لله رب العالمين]]^(٦).

(١) المصنف هو ابن الهمام صاحب كتاب المسامرة، والشارح الكمال بن ابي شريف شارح المسامرة المسمى المسامرة بشرح المسامرة، وهو شرح ممزوج.

(٢) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت اليه الرياسة في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها عام ٤٠٣هـ، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. من كتبه إعجاز القرآن. ينظر: تاريخ بغداد ٦/١٧٦.

(٣) أي: مذهب الباقلاني تؤثر قدرة الله في أصله وقدرة العبد في وصفه؛ بأن تجعله موصوفاً طاعة أو معصية. شروح وحواشي العقائد النسفية، ٤/١٢٠.

(٤) المسامرة بشرح المسامرة ص ١١١.

(٥) أصحاب وأصل بن عطاء الذي اعتزل حلقة الحسن رحمه الله فسمي هو وأصحابه المعتزلة، وتعد من أبرز المدارس التي ظهرت في القرن الثاني الهجري والتي تميزت بالنزعة العقلية. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني ١/٤٥، والمعتزلة لزهدى جار الله ص ٣٦.

(٦) إلى هنا ينتهي السقط من النسخة (ب) .

هذا ولا حاجة في الجمع بين إثبات الكسب وتوحيد الأفعال إلى تفسير الكسب بتعلق قدرة العبد بالفعل المراد مجرداً عن التأثير أصلاً، كما هو المشهور عن الأشاعرة^(١) لا مكان الجمع بين القول بتأثير قدرة العبد بإذن الله لا بالاستقلال مع القول بتوحيد الأفعال. كما تبين وسيزداد وضوحاً بتوفيق المنعم المتعال إلا أن هنا نكتة تقتضي المقام التنبيه عليها وهو أن الله تعالى خالق كل شيء كيف يشاء، أي: بلا واسطة أو بواسطة مع غناه بالذات عنها ولا محذور في ذلك، وإن توهم ذلك من توهم وذلك؛ لأن قولهم أن الله يفعل عند الأشياء لا بها إن أريد به أن فعل الله لا يتوقف على الأسباب بل هو غني عنها قادر على الإيجاد بلا مدخلية توسطها بدليل أن أول مخلوق خلقه الله لم يكن بواسطة مظهر عبدي وإلا لتسلسل المظاهر ولكن الله العليم الجواد الحكيم مع كونه غنياً عنها يفعل بها؛ لحكمة اقتضى جوده ورحمته مراعاة تلك الحكمة لا للافتقار^(٢) إليها فهي أسباب عادية، أي: أن الله جرت عادته بإيجاد الأشياء بها؛ لحكمة مع غناه عنها فهو في معنى الفعل عندها لا بها كان قولاً صحيحاً، ولا ينافي ما ذكرناه، وإن أريد به أنه لا يصح أن يفعل الحق سبحانه بتوسط الأسباب أصلاً، ولا لمقتضى الحكمة مع غناه عنها فهو قول لا يقوم عليه دليل تام، وقولهم يلزم الاستكمال بالغير شبهة تتكشف بأن الإيجاد بالأسباب

إنما يستلزم الافتقار المنافي للغنى المستلزم للاستكمال إذا توقف الفعل على تلك الأسباب حقيقة لا عادة لحكمة لكنها عادية لحكمة، كما تبين فلا افتقار فلا استكمال بالغير، وبالله التوفيق. فأتضح عند الإمعان والإنصاف أن الأفعال الاختيارية للعباد في

(١) الأشاعرة إحدى الفرق الإسلامية الكلامية، أما بالنسبة لسبب تسميتها فيعود إلى أنها تنسب لأبي حسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة، وتتخذ هذه الفرقة الإسلامية أسلوب البراهين، والمنطق، ودلائل العقل والكلام، كوسيلة للمحاجة وخطاب الآخر. ينظر الملل والنحل للشهرستاني ١/٩٤، والاعتقاد لأبي يعلى ص ٤٤.

(٢) في: (ب) "لافتقار".

عين كونها مكسوبة لهم بتأثير قدرتهم بإذن الله مخلوقة لله تعالى بواسطة مظاهرهم، فالمكسوب هو المخلوق لكن بنسبتين مختلفتين، فإنَّ الله خالقهم وخالق أعمالهم بهم مع غناه [الذاتي]^(١) عنهم، وإحاطة علمه بتفاصيل تلك الأعمال ومبادئها، والعباد كاسبون لأعمالهم بالله مع فقرهم الذاتي إليه، وعدم استقلالهم بها وعدم علمهم بتفاصيل بشيء منها إلا ما شاء الله منها. وقد دلَّ على شواهد الشرع المعصوم على تحقيق الاعتبارين، أي: أنَّ الله يفعل بالأسباب، أي: بتوسط مظاهر العباد كما يفعل عندها وكما يفعل بلا سبب، وإنَّ العباد يعملون لله^(٢) ما يشاء^(٣) الله أن يعملوه بإذنه. أمَّا ما يدلُّ على أنَّ الله يفعل بالأشياء مع غناه عنها فقوله تعالى: ﴿فَتَلَوْتُمُوهُمْ يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٤)، ولا شكَّ أنَّ الذي ﴿ثُمَّ أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٥) لا يعذب بأيديهم إلاَّ لحكمة لا للحاجة إليهم. وقوله: ﷺ لما أسمعه بمكة نفر من مشركي قريش بعض ما يكره خطابا لأصحابه رضوان الله عليهم: {أبشروا فإنَّ الله مظهر دينه} إلى أن قال: {إنَّ هؤلاء الذين ترون ممن يذبح الله بأيديكم عاجلاً} قال الراوي: فوالله لقد رأيتهم^(٦)، ذبحهم الله بأيدينا، أخرج أبو نعيم من حديث عثمان بن عفان ﷺ^(٧).

(١) في: (أ) "الذي أتى" لعله تصحيف، وما أثبتته من (ب) وهو الصواب.

(٢) في: (ب) "بالله".

(٣) في: (ب) "شاء".

(٤) سورة التوبة، من الآية ١٤.

(٥) سورة يس، الآية ٨٢.

(٦) في: (ب) "رأيتهم".

(٧) جمع الجوامع للسيوطي ٥٤/٢٩، الأحاديث المختارة للمقدسي ١/٥١٥.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾^(١)، وحديث ابن مسعود^(٢) عند ابن ماجة^(٣)، فأما رسول الله ﷺ فمنعه الله بعمه أبي طالب، وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه،^(٤) وقول ابن عباس^(٥) لعمر بن الخطاب^(٦): أليس قد دعا رسول الله ﷺ أن يعز بك الدين. وقوله لعمر^(٧) أيضاً: مصّر الله بك الأمصار، وجبا بك الأموال، ونفى بك العدو كذا في فتح الباري^(٨).

وقول حاطب^(٩): أردت أن تكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي، وليس من أصحابك هناك إلا وله من يدفع الله به عن أهله وماله^(١٠)، وظاهر حديث

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥١.

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن: صحابي، من أكابرهم، فضلاً وعقلاً، وقرباً من رسول الله ﷺ وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة، وكان خادماً لرسول الله ﷺ، توفي بالمدينة عام ٣٢ هـ. ينظر: الإصابة ٤/١٩٨، والأعلام ٤/١٣٧.

(٣) محمد بن يزيد الربيعي القزويني، ابن ماجة: أحد الأئمة في علم الحديث. من أهل قزوين، رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز والري، في طلب الحديث. وصنف كتابه سنن ابن ماجة، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة، وله تفسير القرآن، توفي عام ٢٧٣ هـ. ينظر: وفيات الأعيان ١/٤٨٤.

(٤) سنن ابن ماجة، ١/٥٣، رقم الحديث (١٥٠)، إسناده ثقات.

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الأمة، الصحابي الجليل، ولد بمكة، ونشأ في بدء عصر النبوة، فلزم رسول الله ﷺ عليه وسلم وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع علي الجمل وصفين. وكف بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها عام ٦٨ هـ. ينظر: صفة الصفوة ١/٣١٤.

(٦) فتح الباري ٧/٦٥.

(٧) حاطب بن أبي بلتعة اللخمي: صحابي، شهد الوقائع كلها مع رسول الله ﷺ وكان من أشد الرماة، في الصحابة. وكانت له تجارة واسعة. بعثه النبي ﷺ بكتابه إلى المقوقس صاحب الإسكندرية. ومات في المدينة. وكان أحد فرسان قريش وشعرائها في الجاهلية. الإصابة ١/٣٠٠.

(٨) دلائل النبوة ص ١٨١.

الطبراني^(١) عن ابن عمر^(٢) رضي الله عنهما مرفوعاً {أَنَّ اللَّهَ لِيُدْفَعَ بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ عَنْ مِائَةِ أَلْفِ بَيْتٍ مِنْ جِيرَانِهِ الْبَلَاءُ}^(٣)، وقوله ﷺ^(٤) في الصحيح: {أَنَا الْمَاحِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ}^(٥)، وقوله: {يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ أَلَمْ أُجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِي، وَكُنْتُمْ مَتَفَرِّقِينَ فَأَلْفَكُمُ اللَّهُ بِي، وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِي}^(٦)، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري^(٧) وغيره في قوله: {ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتَهُ}^(٨). قال: علينا أن نبينه بلسانك^(٩). قال الحافظ ابن حجر: (١٠) وفي رواية إسرائيل على لسانك^(١١) أنت وقوله ﷺ: {لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا

(١) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: من كبار المحدثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعبكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفي بأصبهان عام ٣٦٠هـ، له ثلاثة (معاجم) في الحديث. وفيات الاعيان ١/٢١٥.

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن: صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية. كان جريئاً جهيراً. نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة، وكف بصره في آخر حياته، وهو آخر من توفي بمكة من الصحابة. ينظر: وفيات الاعيان ١/٢٤٦.

(٣) الدر المنثور للسيوطي ١/٣٢٠، اسناده ضعيف.

(٤) لفظة: "وسلم" لا توجد في (ب).

(٥) صحيح البخاري، باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ، ٤/١٨٥، رقم الحديث (٣٥٣٢).

(٦) صحيح البخاري، باب غزوة الطائف، ٥/١٥٧، رقم الحديث (٤٣٣٠).

(٧) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله: حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ، صاحب الجامع الصحيح ولد في بخارى، ونشأ يتيماً، وهو أول من وضع في الإسلام كتاباً على هذا النحو توفي عام ٢٥٦هـ. تذكرة الحفاظ ٢/١٢٢.

(٨) سورة القيامة، الآية ١٩.

(٩) صحيح البخاري، باب فإذا قرأناه فاتبع قرانه، ٦/١٦٣، رقم الحديث (٤٩٢٩).

(١٠) أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حجر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة ٨٥٢هـ. الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره. الضوء اللامع ٢/٣٦.

(١١) فتح الباري ٨/٦٨٣.

واحداً خيراً لك من أن يكون لك حمر النعم^(١)، وحديث البزار^(٢) بسند حسن عن جابر رضي الله عنه رفعه أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس^(٤). قال الراوي: يعني: بالعين كذا في فتح الباري^(٥).

وفي صحيح مسلم^(٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما^(٧) رفعه: {العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين}^(٨) الحديث، لكن لا شيء يسبق القدر؛ لأن كل شيء خلقه الله بقدر، فلا تؤثر العين إلا بالإذن وهو المطلوب إلى غير ذلك. وأما ما يدل على الاعتبار الثاني، أي: أن العباد يفعلون بالله ما شاء الله أن يفعلوه^(٩) لا على الإطلاق فنحو قوله رضي الله عنه: {اللهم إنك سألتنا من أنفسنا ما لا نملكه إلا

- (١) صحيح البخاري، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة، ٤/٤٧، رقم الحديث (٢٩٤٢).
- (٢) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار صاحب «المسند» من أهل البصرة، حدث في آخر عمره بأصبهان وبغداد والشام، وتوفي في الرملة ٢٩٢هـ. تاريخ بغداد ٤/٣٣٤.
- حدث في آخر عمره بأصبهان وبغداد والشام، وتوفي في الرملة ٢٩٢هـ.
- (٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري السلمي: صحابي، من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه جماعة من الصحابة. وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم، توفي عام ٧٨هـ. الإصابة ١/٢١٣.
- (٤) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيتمي ٣/٤٠٣، رقم الحديث (٣٠٥٢). قال البزار: لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد.
- (٥) فتح الباري ١٠/٢٠٤.
- (٦) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين: حافظ، من أئمة المحدثين. ولد بنيسابور، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، وتوفي بظاهر نيسابور عام ٢٦١هـ. أشهر كتبه صحيح مسلم. تذكرة الحفاظ ٢/١٥٠.

(٧) جملة: "رضي الله عنهما" لا توجد في (ب).

(٨) صحيح مسلم، باب الطب والمرض والرقى، ٤/١٧٩، رقم الحديث (٢١٨٨).

(٩) في: جملة: "بالله ما شاء الله أن يفعلوه" تكررت مرتين وما أثبتته من (ب).

بك فأعطنا منها ما يرضيك عنا^(١)، ومفاد الاستثناء أنّ العبد يملك ما سئل منه من التكاليف بالله، ولا يكون ذلك إلا بتأثير قدرته فيها بإذن الله.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^(٢)، ومن المعلوم أنّ إتيان المأمورات واجتناب المنهيات من النفع، وإنّ إتيان المنهيات وترك المأمورات من الضر فإذا ملك شيئاً من ذلك بمشيئة الله كان لقدرته تأثيراً فيه بإذن الله لا مستقلاً. وقوله تعالى في الحديث القدسي الصحيح: ﴿يا داود إنّ ذلك لم يكن إلاّ بي ولولا عوني ما قويت عليه﴾^(٣).

وحديث الطبراني في الأوسط: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً حكاية عن موسى خطاباً مع الخضر عليها السلام: {الحمد لله رب العالمين الذي لا أحصي نعمة ولا أقدر على شكره إلاّ بمعونته}^(٤) الحديث^(٥) بطوله.

وقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: مالي به من طاقة، ولا يد إلاّ بتقوية الله^(٦)، وقول علي رضي الله عنه للقائل بالاستطاعة: قل أملكها بالله الذي إن شاء ملكنيها^(٧)، وقول سعد بن

(١) أخبار أصبهان لابي نعيم، ١٢٦/٢، في إسناده دلهاث بن جبير ضعفه الأزدي.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٨٨.

(٣) إحياء علوم الدين، ١٩٠/٥.

(٤) المعجم الأوسط ٧٨/٧، رقم (٦٩٠٨) لم يرو هذا الحديث عن سعد بن طارق إلا سعيد بن مسلمة.

(٥) في: (ب) تكرار لفظة: "الحديث" مرتين.

(٦) منتهى السؤل على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول ٤/٢٣٥.

(٧) مناقب الشافعي للبيهقي ٤١٧/١.

زرارة^(١) في بيعة العقبة^(٢): فإن نفي فبالله نفي ونحن به أسعد، وإن نغدر فبالله نغدر ونحن به أشقى^(٣) إلى غير ذلك مما أوردناه في المئمة^(٤) والألماح^(٥) وغيرها.

الرابع: من المعلوم المقطوع به، إن الله العزيز الحكيم أرسل الرسل وأنزل الكتب، فأمر ونهى ووعد وأوعد وبشر وأنذر ورغب وحثر وأسند إلى العباد أفعالاً، وبعيد من الحكيم أن يأمر من لا يقدر على الامتثال، وينهى من لا يقدر على الاجتناب، ويرغبه فيما لا يمكنه تحصيله، ويحذر عما لا يمكنه الاجتناب عنه، ويسند أفعالاً إلى من لا مدخل له في العقل أصلاً، فإن الحكمة لا تقتضيه فلا بد بمقتضى الحكمة أن يكون ثمة أمر به صح في الحكمة أمر المكلف ونهيه وأسناد الأعمال إليه فعلاً وتركاً، وما يترتب على ذلك من المدح والذم والثواب والعقاب، فاختلف الناس في وجه ذلك فمنهم من قال العبد مستقل بإيجاد أفعاله لئلا يبطل التكليف والتأديب، ويرتفع المدح والذم والثواب والعقاب ولا يبقى للبعثة فائدة وخصصوا العمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء،

(١) أسعد بن زرارة بن عدس النجاري، من الخزرج: أحد الشجعان الأشراف في الجاهلية والإسلام، من سكان المدينة. قدم مكة في عصر النبوة ومعه نكوان بن عبد قيس فأسلما وعادا إلى المدينة، فكانا أول من قدمها بالإسلام. وهو أحد النقباء الاثني عشر، كان نقيب بني النجار. ومات قبل بدر فدفن في البقيع. الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٥٦/٣.

(٢) في السنة الثانية عشرة من النبوة وفي موسم الحج وفد اثنا عشر رجلاً من المدينة المنورة فيهم خمسة من الستة الذين استجابوا في عام سابق وكان منهم عشرة من الخزرج واثان من الأوس وكانت بيعة العقبة الأولى، وأرسل الرسول مع هؤلاء مصعب بن عمير ليعلمهم ويقوم بالدعوة إلى الله. الأساس في السنة ٢٨٨/١.

(٣) الموسوعة في صحيح السيرة النبوية ص ٥٠٧.

(٤) مخطوط المئمة في المسألة المهمة للكوراني، عدد اللوحات ١٨، المكتبة الأزهرية، بلا رقم.

(٥) مخطوط الإلماح المحيط بتحقيق الكسب البسيط بين طرفي الإفراط والتفريط، عدد اللوحات ٥١، مكتبة الحرمين، الرياض.

وأنَّ الله على كل شيء قدير بما سوى أفعال العباد الاختيارية وهم المعتزلة ومن قال بقولهم من القدرية^(١).

ومنهم من خرج عن مقتضى الحكمة بالكلية فأجرى العمومات على ظاهرها ونفى عن العباد الخلق والكسب بالكلية وهم الجبرية الخالصة^(٢)، ومنهم من أجرى العمومات على ظاهرها وأثبت للعباد كسباً فسره بتعلُّق القدرة الحادثة بالفعل المراد من غير تأثير وهم جمهور الأشاعرة في المشهور عنهم، ومنهم من قال غير ذلك عما هو مبسوط في محله.

والذي نقوله هنا: أنَّ القول باستقلال العبد بإيجاد أفعاله باطل إذ لا تأثير إلا بقوة ولا قوة إلا بالله، فلا تأثير إلا بالله ثم لا تأثير لقوتهم إلا أن يشاء، ولا يشاءون إلا أن يشاء الله، فلا تأثير لقوتهم إلا أن يشاء الله، وكلما كان كذلك فلا تأثير^(٣) قطعاً، والجبر المحض باطل بالضرورة؛ لحصول الفرق الضروري بين حركتي الصاعد والساقط عن علو، فالحق هو الوسط الذي هو أمر بين أمرين المعبر عنه بالكسب؛ لكن تفسيره بتعلُّق قدرة العبد بالفعل من غير تأثير لها فيه أصلاً لا يحصل به توسط شان؛

(١) القدرية: هم المعتزلة لقبوا بالقدرية لقولهم بالقدر خيره وشره من العبد ونفوا ذلك عن الله تعالى. واستدلوا ببعض الأحاديث الواردة في هذا المجال وكانت لهم بدع وآراء كثيرة، وقد انقسمت المعتزلة القدرية إلى عشرين فرقة، وكل فرقة بدورها انقسمت إلى عدة فرق، وقد ذكر أصحاب الفرق والمقالات أخبارهم بالتفصيل. الملل والنحل ٤٣، الفرق بين الفرق ١١٤.

(٢) الجبرية: هم الذين يقولون: إن الإنسان مجبور على فعله، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال: تحركت الشجرة وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك فيها الله ﷻ، وقائل هذا هو جهم بن صفوان الترمذي رئيس الجهمية وتقدم بيان بعض ضلالاته، ووافقه على هذا شيبان بن سلمة رئيس فرقة الشيبانية من الخوارج. ينظر: الفصل لابن حزم ٢٢/٣، والفرق بين الفرق ص ٢١١.

(٣) في: (ب): "استقلال".

إذ لا يتميز عن الجبر تميزاً يكشف الغمة عن طالب تحقيق هذه المسألة المهمة، وكذلك التفسير التي ذكرها العلامة التفتازاني^(١) في شرح المقاصد^(٢).

وأما القول بأن الوسط هو أن يكون للعبد قدرة مؤثرة لكن بإذن الله لا بالاستقلال؛ لكونه لا قوة له إلا بالله لا بذاته وما هو بالله فهو الله ففعله الله في عين إثبات تأثير قدرته بإذن الله، فهو توسط حسن متميز عن الطرفين تميزاً واضحاً يكشف الحيرة؛ لأنه لا حاجة معه إلى تخصيص العمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء مع إثبات الكسب بالتأثير بناء على توحيد الصفات المزيل لشبهة لزوم بطلان التكليف والتأديب، وارتفاع المدح والذم والثواب والعقاب وانتفاء فائدة البعثة، والجمع بين توحيد الأفعال وإثبات الكسب بالتأثير بالإذن هو الغاية القصوى في التوحيد عند الإمعان والله المستعان.

ومنه يتضح الجمع بين قول الشيخ الأشعري في كتاب الإبانة الذي هو آخر مصنفاته والمعول^(٣) عليه من بين كتبه، وهو أنه قال ما نصّه: وأنه^(٤) لا خالق إلا الله، وإن أعمال العباد مخلوقة لله مقدره انتهى^(٥).

(١) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان من بلاد خراسان وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس عام ٧٩٣هـ. كانت في لسانه لكنة. من كتبه: تهذيب المنطق و المطول. بغية الوعاة ٣٩١.

(٢) شرح المقاصد ١٢٧/٢.

(٣) في: (أ): "العمول" وما أثبتته من (ب) وهو الصواب.

(٤) في: (أ) "هو" وما أثبتته من (ب) وهو الصواب.

(٥) الإبانة عن أصول الديانة، للأشعري ص ٢٣.

وقال قبل ذلك عن المعتزلة وأهل القدر، وزعموا أنهم يملكون الضر والنفع^(١) لأنفسهم رداً لقول الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمَلُكَ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^(٢)، وانحرفاً عن القرآن، وعمّا أجمع المسلمون عليه وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عز وجل إلى هنا كلامه بلفظه^(٣).

وظاهر بأدنى التفات أنه إنمّا أنكر عليهم زعم الاستقلال يملكهم الضر والنفع لأنفسهم، والانفراد بالقدرة على أعمالهم دون ربهم المستلزم للغنى عن الله القائم على بطلانه دليل العقل والنقل والكشف، وإنكار الاستقلال لا ينافي أصل التأثير بالإذن، وقد تبين أنّ التأثير بالإذن لا يحوج إلى تخصيص العمومات فلا منافاة بين هذا القول الدال بمفهومه على أصل التأثير وبين قوله: لا خالق إلا الله، وإنّ أعمال العباد مخلوقة لله مقدره؛ لأنّ الفعل واحد بالذات مختلف بالاعتبارات مصدره القدرة الواحدة بالذات المختلفة بالاعتبارات، ويزيده وضوحاً قوله في الإبانة: وإنّ أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله الله ولا يستغني عن الله انتهى بلفظه^(٤).

فإنه يدلُّ على أنّ العبد يستطيع أن يفعل شيئاً بالله وقت فعل الله إيّاه، فإنّ قوله: لا يستغني عن الله يدلُّ على أنّه لا افتقاره إلى الله في قدرته كأصل وجوده وبقيه كمالاته إنّما يفعل بالله لا بنفسه مستقلاً فلا يتأتى له الفعل قبل فعل الله بل حين فعل الله إيّاه بعين ذلك الفعل، فإنّ الفعل كما مرّ واحد بالذات مختلف بالاعتبار، ومنه يظهر معنى قوله إنّ القدرة مع الفعل، ومن المعلوم أنّ استطاعة العبد للفعل حين فعل الله إيّاه إيقاعه بالله حين إيقاع الله إيّاه بالعبد، وإيقاع الله بالعبد بالتأثير بلا خلاف، فإيقاع العبد

(١) في: (أ): "النفع والضر" وهو تقديم تأخير وما أثبتته من (ب) وهو الصواب حسب السياق.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٨٨.

(٣) الإبانة عن أصول الديانة، للاشعري ص ١٧.

(٤) الإبانة عن أصول الديانة، للاشعري ص ٢٣.

أيضاً بالتأثير؛ لأنَّ التأثير واحد بالذات مختلف بالاعتبار؛ لأنَّ القدرة كذلك كما مرَّ، وكلما كان كذلك كان قائلاً بتأثير قدرة العبد بإذن الله.

فتلخص: أنَّ حقيقة الكسب عند الأشعري آخذاً من كلامه في الإبانة الذي هو المعتمد من بين كتبه وآخر مؤلفاته: هو تحصيل العبد بقدرته المؤثرة لا مستقلاً بل بإذن الله، ما تعلق به مشيئة التابعة في التعلق به لمشيئة الله، فبقيد التأثير تميز عن الجبر تميزاً بيئاً^(١)، وبقيد الإذن وتبعية المشيئة لمشيئة الله تميز عن الاستقلال الذي هو قول أهل الاعتزال^(٢)، فهو الحد الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط بواضح الاعتدال المحقق؛ لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، وبالله التوفيق الكبير المتعال.

(١) المقصود من كلام الإمام الأشعري، إذ يقول: إن المؤثر في حصول الفعل هو قدرة الله تعالى وليس لقدرة العبد في وجوده أثر، وهذا قول أبي الحسن الأشعري وأكثر أتباعه كالقاضي الباقلاني وابن فورك، وههنا احتمالان، الأول: أن قدرة الله تعالى مستقلة بالتأثير وقدرة العبد أيضاً مستقلة بالتأثير، ألا إن اجتماع القسمين المؤثرين المستقلين على أثر واحد جائز، الثاني: قدرة الله تعالى مستقلة بالتأثير وقدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا انضمت قدرة الله تعالى إلى قدرة العبد صارت قدرة العبد مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة. يُنظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، للرازي ص ١٩٥.

(٢) وهذا قول جمهور المعتزلة: بأن أفعال العباد كلها مخلوقات العباد، والعبد هو الذي يخلق فعل نفسه خيراً كان أو شراً؛ لأن العبد عندهم مستطيع باستطاعة نفسه قبل الفعل، ولا يحتاج إلى الاستطاعة والقوة من الله تعالى، وإذا كان العبد مستطيعاً باستطاعة نفسه قبل الفعل؛ فأفعاله تكون مخلوقة من جهته، أي: إن العباد هم الذين يتولون إخراجها من العدم إلى الوجود، وإحداثها وإيجادها واختراعها، غير إن القاضي عبد الجبار ميّز بين هذه الألفاظ؛ فنسب الاختراع لله تعالى، وأما بقية الأفعال نسبها للعباد؛ إذ يقول في كتابه المحيط بالتكليف: «فأما الاختراع وهو: ما يبدأه القادر، من دون أن يكون في محل القدرة، فلا يصح إلا ممن هو قادر لنفسه دون من كان قادراً بقدرة؛ فلهذا كان القديم مخصوصاً به دوننا، وقد يجوز أن يفعل تعالى؛ لسببٍ على ما يختاره ولكنه يبتدئ السبب أيضاً، فيخترعه لا على الحد الذي نفعله». المحيط بالتكليف ص ٣٥٢، وبحر الكلام للنسفي ص ١٤٧.

الخامس: جميع ما أستدلُّ به أصحابنا^(١) على أنَّ القدرة الحادثة لا تأثير لها أصلاً لا يلزم منه المدعي، وإنَّما يلزم منه نفي الاستقلال وذلك لأنَّ الوجوه الخمسة المذكورة في شرح المقاصد، وشرح المواقف وغيرها مفروضة في أنَّ العبد لو كان مستقلاً^(٢) بإيجاد أفعاله لكان كذا وكذا، أمَّا الأربعة منها فصرَّح التفتازاني في شرح المقاصد بكونها مفروضة في الاستقلال^(٣)، وأمَّا الواحد الذي ترك هو الصريح بفرض الاستقلال فيه صرَّح فيه السيد قدس سره^(٤) في شرح المواقف بفرض الاستقلال، فإنَّ لفظ التفتازاني: أنَّ العبد لو كان موجداً لأفعاله؛ لكان عالماً بتفاصيلها واللازم باطل^(٥) الخ.

ولفظ السيد قدس سره: لو كان العبد موجداً لأفعاله بالاختيار والاستقلال لوجب أن يعلم تفاصيلها، واللازم باطل^(٦) الخ، وهي^(٧) إن تمت لا تنتهض^(٨) حجة إلا على مدعي الاستقلال، وأمَّا على القائل بأنَّ العبد لا يشاء إلا أن يشاء الله، ولا يؤثر قدرته فيما يشاؤه إلا بإذن الله وتمكينه، ولا يعلم شيئاً من التفاصيل إلا ما شاء الله منها، فلا يلزم^(٩) شيء من تلك الوجوه، ولا وجه لزوم العلم بالتفاصيل وذلك؛ لأنَّهم ذكروا في بيان

(١) يقصد المصنف بلفظ أصحابنا: الأشاعرة.

(٢) شرح المواقف ١٢٢/٨.

(٣) شرح المقاصد ١٣٠/٢.

(٤) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية.

ولد في تاكو قرب استراباد ودرس في شيراز، له نحو خمسين مصنفاً، منها التعريفات و شرح مواقف الإيجي، توفي عام ٨١٦ هـ. الضوء اللامع ٣٢٨/٥.

(٥) شرح المقاصد ١٢٨/٢.

(٦) شرح المواقف، ١١٩/٨.

(٧) في: (ب) "فهي" .

(٨) في: (أ) "تنتهي" وما أثبتته من (ب) وهو الصواب .

(٩) في: (ب) "يلزمه" .

الملازمة أن الإتيان بالأزيد والأنقص والمخالف ممكن، فلا بدّ لرجحان ذلك النوع وذلك المقدار من مخصص هو القصد إليه، ولا يتصور ذلك إلا بعد العلم.

والجواب: إنَّ قصد العبد تابع لمشيئة الحق، فإذا اتفقا في التعلق كان المخصص حقيقة هو مشيئة الحق سبحانه، وهي تابعة لعلمه تعالى وعلمه محيط بالتفاصيل، وعلم العبد لا يحيط إلا بما شاء الله منها، ولكن العبد لكونه متصرفاً بالإذن لا بالاستقلال يقصد الفعل على الوجه الذي يأذن الله له فيه ويمكنه منه، والعبد عالم به على هذا الوجه، وهو كافٍ لقصده إليه التابع لمشيئة الله التابعة للعلم المحيط، وإن لم يكن كافياً لزاعم الاستقلال لتوقف الاستقلال على العلم بالتفاصيل بلا خفاء.

هذا وإمّا قولهم: لو كان فعل العبد بقدرته وتأثيرها، وإنه واقع بقدره الله تعالى؛ لكونه تعالى قادراً على جميع الممكنات فلو أراد الله شيئاً، وأراد العبد ضده لزم [أمّا] (١) وقوعهما معاً أو عدمهما معاً أو كون أحدهما غير قادر على ما فرض قدرته عليه وتأثيره فيه، واللوازم كلها محالات انتهى.

فكذلك لا يلزم منه إلا نفي الاستقلال، وأمّا التأثير بالإذن فلا وذلك؛ لأنّ العبد لعدم استقلاله إذا شاء فعل ما لم يشأ الله أن يفعله لم يقع ذلك الفعل، ولا يلزم [شيء] (٢) من المحالات المذكورة، أمّا الأولان فظاهر، وأمّا الثالث فما (٣) نألم نفرض العبد مستقلاً، ولا قادراً (٤) على ما لم يشاء الله وقوعه حتى يلزم خلاف المفروض بل قلنا إنّه لا تأثير لقدرته إلا بإذن الله وتمكينه، فما لم يأذن الله له فيه لا يقع بلا لزوم محال أصلاً وهو ظاهر عند الالتفات، وبالله التوفيق، والحمد لله رب العالمين.

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) " وما أثبتته من (ب) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) " وما أثبتته من (ب) .

(٣) في: (ب) " فلا" .

(٤) في (ب): "وقادراً" بدون لا .

السادس: قال أصحابنا: جميع ما استدلت به المعتزلة من الوجوه على مذهبهم راجع إلى أمر واحد، وهو أنه لولا استقلال العبد بالفعل لبطل التكليف بالأوامر والنواهي، وبطل التأديب وارتفع المدح والذم والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة، وأجابوا عن ذلك بما هو مسطور في المبسوطات.

والذي نذكره هنا بالإيجاز على طرز جديد موافق للكتاب والسنة هو أننا لا نسلم أن التكليف يتوقف على الاستقلال بإيجاد الأفعال، لم لا يجوز أن يكفي في ذلك أن يكون العبد قادراً على الفعل المكلف به بإذن الله لا بالاستقلال، وهذا الجائز هو الواقع لا الاستقلال، كما يشهد به شواهد الكتاب والسنة منها: قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(١).

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزل القرآن تذكرة، وكلفهم بالتذكير وعلقه على مشيئتهم ثم لم يترك، كذلك حتى يتوهم الاستقلال بل قال متصلاً به، ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٢)، ومنفصلاً عنه ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٣)، فعلقه على مشيئته. ثانياً: وكما كان المعلق على مشيئتهم معلقاً على مشيئة الحق تعالى لم يكونوا مستقلين به بالضرورة مع أن أصل القدرة لا بد منه للتكليف بمقتضى الحكمة اتفاقاً، وظهر^(٤) أن شرط التكليف إنما هو القادرية في الجملة، أي: القادرية بإذن الله لا القادرية على وجه الاستقلال وهو المطلوب، فإننا نسلم أن للعبد قدرة، وإنها تؤثر لكن بإذن الله وتمكينه ومشيئته لا بالاستقلال، والحجة على ذلك قائمة، أما عدم الاستقلال فلما تبين أنفأ، وأما أنها مؤثرة بالإذن فلما نبهنا عليه في التنبيهات السابقة.

(١) سورة المدثر، الآية ٥٤، ٥٥، ٥٦ .

(٢) سورة المدثر، من الآية ٥٦ .

(٣) سورة التكوير، من الآية ٢٩ .

(٤) في: (ب) " فظهر " .

وملخص ذلك: أن النصّ قد دلّ على أنّ العبد لا قوة له إلا بالله، وقد تبين إنّما هو بالله فهو الله حقيقة، فقوة العبد في الحقيقة لله، كما يوضحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(١). وبالاتفاق أنّ القوة التي لله حقيقة مؤثرة بمشيئة الله، وقد مرّ أنّ العبد لكونه لا يشاء إلا أن يشاء الله مشيئته تابعة لمشيئة الله، فقوة العبد لكونها بالله المستلزم؛ لكونها لله [مؤثرة]^(٢) فيما تعلق به مشيئته التابعة لمشيئة الله لا مطلقاً كما يزعمه المعتزلة.

وإذا صحّ التكليف لغير المستقل المؤثر قدرته بالإذن بشواهد الشرع المعصوم ظهر وجه التأديب والمدح والذم والثواب والعقاب؛ لترتيبها على صحة التكليف بالأمر والنهي المتوقف على تأثير القدرة في الجملة، أي: بالإذن الإلهي لا بالاستقلال، وإنّه متحقق كما تبين لمن القى السمع وهو شهيد، فظهرت فائدة البعثة أيضاً؛ لأنّها تقع بها^(٣) الذكرى، وإنّ الذكرى تنفع المؤمنين، وتقوم بها الحجة على الآخرين فإنّها تحرك دواعي العبد للفعل والترك، فيترتب عليها تعلق المشيئة، والتمكين على [وفق]^(٤) ما سبق به العلم التابع للمعلوم وهو المنتهى، والمنزع للحجة البالغة.

قال الله الحكيم سبحانه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٥) ولكنه لم يشأ إذ لم يسبق به العلم، إذ لم يتعلق العلم بالمعلوم الثابت في علم الله الأزلي أزلاً من غير حدوث فيه إلا على طبق ما هو المعلوم عليه في نفسه، فمن وجد خيراً فليحمد الله؛ لأنّه متفضل بالإيجاد، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه؛ لأنّ الله ما أبرزه

(١) سورة البقرة، من الآية ١٦٥ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) وما أثبتته من (ب) .

(٣) في: (ب) "به" .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) وما أثبتته من (ب) .

(٥) سورة الانعام، الآية ١٤٩ .

على هذا الوجه الذي وجد من نفسه غير الخير إلا لكونه هكذا كان في نفسه أولاً في علم الله التابع للمعلوم، والإظهار لا يكون إلا على طبق ما كان حكمة بالغة، والحمد لله رب العالمين.

وصل: وإذا تمهدت^(١) هذه المقدمات فنقول، وبالله التوفيق، قال صاحب الكشاف في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٢) يعني: خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام^(٣)، كقوله: ﴿بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُمْ﴾^(٤). أي: فطر الأصنام^(٥).

فإن قلت: كيف يكون الشيء الواحد مخلوقاً لله تعالى معمولاً لهم، كيف^(٦) أوقع خلقه وعملهم عليها جميعاً؟ قلت: هذا كما يقال عمل النجار الباب والكرسي، وعمل الصائغ السوار والخلخال، والمراد عمل أشكال هذه الأشياء وصورها دون جواهرها، والأصنام جواهر وأشكال، فخالق جواهرها الله، وعاملوا أشكالها الذين يشكلونها بنحتهم وحذفهم بعض أجزاءها حتى يستوي التشكيل الذي يريدونه.

فإن قلت: فما أنكرت أن يكون ما مصدرية لا موصولة، [ويكون]^(٧) والله خلقكم وعملكم كما يقول المجبرة .

(١) في: (أ) "تمهد" وما أثبتته من (ب) هو الصواب .

(٢) سورة الصافات، الآية ٩٦ .

(٣) الكشاف ٥١/٤ .

(٤) سورة الانبياء، من الآية ٥٦ .

(٥) الكشاف ٥٣/٤ .

(٦) في: (ب) "حيث" .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) وما أثبتته من (ب) .

قلت: أقرب ما يبطل به هذا السؤال بعد بطلانه بحجج العقل والكتاب، إنَّ معنى الآية يأباه إباء جلياً، وينبو عنه نُبوّاً ظاهراً؛ وذلك أنَّ الله عز وجل قد أحتج عليهم بأنَّ العابد والمعبود جميعاً خلق الله، فكيف يعبد المخلوق [المخلوق]^(١) على أنَّ العابد منهما هو الذي عمل صورة المعبود وشكله ولولاه لما قدر أن يصوّر نفسه ويشكلها.

ولو قلت: والله خلقكم وخلق عملكم لم تكن محتجاً عليهم، ولا كان لكلامك طباق، وشيء آخر وهو أنَّ قوله: وما تعملون. ترجمة عن قوله ما تتحتون، وما في تتحتون موصولة بلا مقال فيها، فلا يعدل بها عن أختها إلاّ متعسف متعصب لمذهبه من غير نظر في علم البيان، ولا تبصّر لنظم القرآن.

فإن قلت: أجعلها موصولة حتى لا يلزمني ما ألزمت وأريد، وما تعملون^(٢) من أعمالكم.

قلت: بل الإلزامان في عنقك لا يفكهما إلاّ الإذعان للحق، وذلك إنك وإن جعلتها موصولة فإنك في إرادتك بها العمل غير محتج على المشركين، كحالك وقد جعلتها مصدرية أيضاً، فإنك قاطع بذلك الوصلة بين ما تعملون وما تتحتون حيث تخالف بين المرادين بهما، فتريد بها تتحتون الأعيان التي هي الأصنام، وبما تعملون المعاني التي هي الأعمال وفي ذلك فكّ النظم وتبتيهه، كما إذا جعلتها مصدرية، انتهى.

وحاصله: اختيار أن يكون في ما تعملون موصولة عبارة عن الأصنام على وزن الضمير المنصوب في فطرهن، وإنكار أن يكون ما مصدرية أو موصولة عبارة عن الأعمال زاعماً أنَّ الكلام على كل من التقديرين لا يقوم حجة على المشركين، وإن الوصلة التي بين ما تتحتون وما تعملون من كون الثانية ترجمة عن الأولى المستلزم؛

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) وما أثبتته من (ب) .

(٢) في: (ب) " تعملونه" .

لكون ما في الثانية أيضا موصولة عبارة عن الأصنام^(١) تتقطع بذلك، ولما كان الكلام على التقدير الأول المختار له دالاً^(٢) على كون الشيء الواحد، اعني: الأشكال مخلوقاً لله تعالى معمولاً لهم حيث أوقع خلقه وعملهم جميعاً على الأصنام المركبة من الجواهر والأشكال، ومعلوم أن خلق المجموع المركب، إنما يتحقق بخلق جميع أجزائه، فالخلق واقع على الجواهر والأشكال جميعاً، وأمّا العمل فلم يقع إلا على الأشكال خاصة قطعاً واتفاقاً، فيلزم اجتماع الخلق والعمل على الأشكال المستلزم؛ لكونها مخلوقة لله في عين كونها معمولة للعباد المستلزم؛ لكون العباد غير مستقلين بالإيجاد ولكون أعمالهم، أعني: حركاتهم المترتب عليها الأشكال أيضاً مخلوقة لله تعالى في عين كونها معمولة لهم، وهو دليل بطلان مذهبه الذي هو كون العبد مؤثراً تاماً مستقلاً بإيجاد أفعاله حاول التقصي من ذلك بالتوزيع المذكور، من كون الخلق واقعاً على الجواهر، والعمل على الأشكال بناء على الاستقلال لامتناع اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد.

والجواب: إنّنا نختار أولاً إن ما موصولة عبارة عن الأصنام، كما اخترتموه لكن لا حجة فيه للمعتزلة إلا إذا دلّ دليل على صحة هذا التوزيع، ولا دليل تاماً على ذلك من نفس الكلام ولا من خارجه، أمّا الأول فلأن غاية ما يلزم من هذا الكلام كون الشيء الواحد، أعني: الأشكال مخلوقاً لله تعالى ومعمولاً للعباد المستلزم؛ لكون الحركات المترتب عليها الأشكال مخلوقة لله تعالى أيضاً معمولة للعباد كما تبين، وهذا اللازم مؤيد بصريح الحديث الصحيح المرفوع: {إنّ الله صانع كل صانع وصنعتة}^(٣). وهو دليل بطلان التوزيع لا صحته.

(١) في: (ب) تكرار " عن الأصنام " .

(٢) في: (ب) " إلا " .

(٣) خلق أفعال العباد للبخاري، ص ٤٦ .

وأما الثاني: فلأنه لا موجب من خارج؛ لصرف الكلام عن ظاهره، وحمله على هذا التوزيع المذكور الأزعم كون العبد مؤثراً تاماً مستقلاً بإيجاد أفعاله، وهو مع كونه عين المتنازع فيه [معارض] ^(١) للعمومات الدالة على أن الله خالق كل شيء ولم يثبتوه دليل تام يوجب تخصيص العمومات، ويحوج إلى هذا التوزيع، إذ كل ما ذكرتموه في إثباته قد مرّ إنها أمور راجعة إلى شيء واحد، وقد تبين أنه لا يستلزم التأثير بالاستقلال، وإنما يستلزم التأثير بالإذن وهو غير موجب لتخصيص العمومات، وغير محوج إلى هذا التوزيع إذ على تقدير عدم الاستقلال، وكون العبد لا قوة له إلا بالله، ولا يؤثر قدرته إلا بإذن الله يجوز ^(٢) اجتماع الخلق، والعمل على شيء واحد؛ لأن القدرة بناء على توحيد الصفات إذا كانت واحدة بالذات متعددة بالاعتبارات التي هي التعيينات الجزئية كان المعمول عين المخلوق بالذات وغيره بالاعتبارات، كما مرّ في التنبيه الثالث، فليس ثمة اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد، وإنما هو مؤثر واحد له اعتباران ولا محذور في ذلك أصلاً عند من آتاه الله فهم توحيد الصفات سالماً من الشبهات، وهذا المسلك مع كونه لا يحوج إلى تخصيص العمومات فيه إثبات الكسب بتأثير قدرة العبد بإذن الله رفيع الدرجات، فيجتمع القول بتوحيد الأفعال، مع القول بتأثير قدرة العبد فيما تعلق به مشيئة الموافقة لمشيئة الله من الأعمال، بإذن الله القيوم المتعال، وهذا هو الغاية القصوى في هذه المسألة التي حيرت الأفكار، وبالله التوفيق مقلب الليل والنهار.

ونختار: ثانياً إنَّ ما موصولة عبارة عن الأعمال أو مصدرية، والتقدير على الأول: والله خلقكم وما تعلمونه من الأعمال، وعلى الثاني: والله خلقكم وعملكم، والمراد

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) وما أثبتته من (ب) .

(٢) في: (ب) "بحوز" لعله تصحيف .

بالعمل المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما يشاهد من الحركات^(١)؛ لأنَّه المخلوق المعمول لا المعنى المصدرى الذي هو الإيقاع الذي لا قائل بوجوده من المتكلمين. قولكم: إنَّ الكلام لا يكون حجة على المشركين حينئذ قلنا: بل الحجة قائمة عند الإنصاف؛ لأنَّهم ما عبدوها إلَّا بعد حدوث الأشكال فيها بنحتهم وهي من معمولاتهم باعترافكم فكأنَّهم ما عبدوا إلَّا معمولهم؛ لأنَّه الباعث لهم على تخصيصها بالعبادة من بين بقية الأجسام، فإذا قيل لهم: أتعبدون ما تتحتون والله خلقكم ومعمولاتكم التي منها الأشكال التي حملتكم^(٢) على عبادة الأصنام من بين الأجسام كانت الحجة قائمة لدلالة الكلام على أنَّ الأشكال مخلوقة لله تعالى في عين كونها معمولة لهم، وليس ذلك إلَّا لكونهم لا قوة لهم إلَّا بالله، ولا تأثير لقدرتهم إلَّا بإذن الله، إذ على تقدير الاستقلال يمتنع اجتماعهما^(٣)، ومن المعلوم عند العقلاء أنَّ من لم يقع العمل منهم إلَّا به هو الحقيق بأن يعبدوه لا ما هو مخلوق له مصوّر بأيديهم.

وأما أنَّ ما تعملون ترجمة عن قوله ما تتحتون البتة، فيلزم أن يكون ما موصولة عبارة عن الأصنام لئلا ينقطع الوصلة بينهما، إذا خولف بين المرادين بهما فدعوى مجردة عن البرهان، إذ لا دليل على انحصار المراد في الترجمة حتى يلزم ما ذكره بل هي إحدى الاحتمالات الصحيحة التي تقوم الحجة بكل منها لما تبين من قيام الحجة عليهم على تقدير كون ما مصدرية أو موصولة مراداً بها الأعمال من غير تعسف، كقيامها على التقدير الأول من كون ما موصولة مراداً بها الأصنام بل على كل^(٤) وجه أوضح من التقدير الأول؛ لكونه صرّح بعدم استقلالهم بأعمالهم الموجب لمزيد تفريعهم

(١) في: (ب) "حركة" .

(٢) في: (ب) "خلقكم" .

(٣) في: (ب) "اجتماعها" .

(٤) لفظة: "كل" ساقطة من (ب) .

والإنكار عليهم، فزعم أنها موصولة مراداً بها الأصنام لا غير مع قيام الحجة على التقديرين الأخيرين بوجه أوضح هو الحقيق بأن يكون قول متعسف متعصب لمذهبه، إذ الوصلة لم تتعين؛ لأن تكون هي المراد حتى يلزم على التقديرين الأخيرين قطعها.

على إنا قد بينا أنها على تقدير كونها موصولة عبارة عن الأصنام لا حجة فيها للمعتزلة بل هي لدلالاتها على إيقاع الخلق والعمل على الأشكال، المستلزم لبطلان الاستقلال حجة على أهل الاعتزال عند الإنصاف من أهل الكمال، وبالله التوفيق ولي الإسعاف والأفضال، والحمد لله رب العالمين.

تكملة: دلّ العقل والنقل^(١) على أنّ الله غني بالذات عن العالمين، وأنه جواد حكيم ومقتضى غناه عن العالمين أن لا يكون صدور شيء منها لازماً لذاته يمتنع الانفكاك عنه تحقيقاً لمعنى الغنى الذاتي بل هو تعالى في ذاته بحيث يصح منه الفعل والترك بالإرادة لكنه إذا اقتضى حكمته إيجاد أمر ما فإرادة لاقتضاء جوده إبراز ما اقتضته حكمته وجب وقوع ذلك الأمر؛ لأنه فعّال لما يريد لا يتخلف عن إرادته شيء، ومن المعلوم أنّ وجوب الوقوع بالإرادة عند انقضاء جوده اختيار إبراز ما اقتضته حكمته مع صحة الترك بمقتضى الغنى الذاتي مما يحقق الاختيار لا مما ينافيه؛ لأنه بالإرادة وجب عند اقتضاء جوده اختيار ما اقتضته الحكمة مع غناه عنه بالذات، فالله سبحانه بالاختيار لغناه وأن كان لا يفعل إلا ما اقتضته الحكمة لجوده، وإذا كان الله فاعلاً بالاختيار فلا حكم إلا لله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٢) فلا واجب عليه ولا قبيح منه لأنه؛ لكونه غنياً حكيماً حميداً في جميع أفعاله، وإن كان الله خالقاً لكل شيء ومن مخلوقاته أفعال^(٣) العباد المكلفين وهي تنقسم إلى خير وشر وحسن وقبيح وعدل

(١) في: (ب) " النقل والعقل" وهو تقديم وتأخير .

(٢) سورة يوسف، من الآية ٤٠ .

(٣) في: (ب) " أعمال" .

وظلم وصلاح وفساد، كما يوضحه الحديث الصحيح: {الخير كله بيدك والشر ليس إليك} (١). إذ لا حاكم عليه تعالى، فلا حدّ لأفعاله، فلا تجاوز عن الحد، فلا شر منسوباً إليه ولا فساد ولا ظلم بل إلى العباد؛ لأنّهم مكلفون فلأفعالهم حدود فيتصور منهم التجاوز عن الحد فاليهم ينسب الشر والظلم والفساد إذا تجاوزا عن الحد، وإن كانوا لا قوة لهم إلا بالله، وإنّ الله خالق أعمالهم بهم.

وكشف الغطاء عن ذلك هو أنّ الله سبحانه إنّما ينسب إليه ذات الفعل من حيث هو هو، أي: من حيث أنّه حركة أو سكون أو تكلم أو سكوت لا من حيث أنّه طاعة أو معصية مثلاً، وأمّا العبد المكلف فإنّما ينسب إليه فعله الاختياري من حيث أنّه طاعة أو معصية أو مباح وذلك؛ لأنّ الله يتوجه إرادته إلى إبراز الفعل من حيث أنّه مقتضى الحكمة، ولا حاكم يحكم عليه حتى يتصور الموافقة والمخالفة، وإذا كان الله له الحكم مع كونه حكيماً كان حميداً في جميع أفعاله؛ لأنّها كلها موافقة للحكمة مع عدم صحة اتصاف شيء منها بالتجاوز عن الحد، وأمّا العبد فهو لكونه مكلفاً إنّما يتوجه قصده إلى إبراز الفعل من حيث أنّه موافقة للأمر أو مخالفة له أو لا وإلا فيكون طاعة أو معصية أو مباحاً، فمكسوب العبد بإذن الله وإن كان بعينه مخلوق الرب بالعبد لكنه مختلف بالاعتبارات، فهو من حيث النسبة إلى الله تعالى حسن كله؛ لكونه موافقاً للحكمة من غير تجاوز عن حد لانتفاء الحدّ بالنسبة إليه تعالى لما تبين أنّ الله له الإطلاق، وأمّا من حيث النسبة إلى العبد فينقسم إلى ما وافق الأمر، فيكون خيراً وإلى ما خالفه فيكون شراً وإلى ما لا ولا فيكون مباحاً وذلك؛ لأنّ العبد لا إطلاق له بل مقيد بالتكاليف.

(١) صحيح مسلم، باب الذكر والدعاء في صلاة الليل، ٢/١٨٥، رقم الحديث (١٧٦٢).

ومنه يتضح الجمع بين قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١). ﴿اللَّهُ خَلَقُ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢)، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣). وبين قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^(٤) وحديث: {الخير كله بيدك، والشر ليس إليك}. مع قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾^(٥). وحديث: {كل خلق الله حسن}^(٦) وبالله التوفيق.

تتمة: إذا ثبت أن الله سبحانه مع كونه حكيمًا خالق كل شيء، ومن أعمال العباد التي هي من مخلوقات الله بهم ما يوجب خلود فاعله أو دخوله في النار. وظاهر أن ما هو كذلك ليس بأصلح لفاعله، ظهر أن الله لا يجب عليه فعل الأصلح ولا يلزم من ترك الأصلح نقص، كما زعمه المعتزلة^(٧) حيث أوجبوا بنظر عقولهم على الله أموراً منها الأصلح للعبد، وأرادوا بالواجب ما [يؤدي تركه إلى محال.

(١) سورة النساء، من الآية ٧٨.

(٢) سورة الزمر، من الآية ٦٢.

(٣) سورة الصافات، الآية ٩٦.

(٤) سورة النساء، الآية ٧٩.

(٥) سورة السجدة، من الآية ٧.

(٦) مسند الإمام أحمد ١٤٥/٧، رقم الحديث (١٩٧٨١)، قال الهيثمي في المجمع (٥/ ١٢٤): رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح.

(٧) وخلاصة قول المعتزلة: ان من يفعل لا لغرض يعد عابثاً، والله تعالى منزه عن العبث؛ فلا بد من أن يريد غرضاً وحكمة من ذلك، يقول القاضي عبد الجبار: «ان الله سبحانه ابتدأ الخلق لعلة، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: انه تعالى خلق الخلق لا لعلة ولا لمعنى» المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار ص ٩٢-٩٣، ويقول في الأصول الخمسة: إنه تعالى لا يريد القبائح ولا يشاؤها، بل يكرهها ويسخطها؛ لأنه تعالى كما نهى عن القبيح فقد زجر عنه وتوعد عليه بالعقاب الأليم، وأمر بخلافه ورجب فيه، كل ذلك أدلة على أنه تعالى لا يريد القبائح بل يكرهها ويوافق ما ذكرناه من القول بالتوحيد والعدل قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١] ووجه الاستدلال به: ان قوله ظلماً نكرة والنكرة في النفي تعم، فظاهر الآية يقتضي أنه تعالى لا يريد شيئاً مما وقع عليه اسم الظلم، وأيضاً لو أراد هذه المعاصي والقبائح والكفر لوجب أن يكونوا مطيعين لله تعالى بمعاصيهم؛ لأنهم فعلوا ما أراد الله تعالى، ولو كان تعالى مريداً للقبيح لوجب أن يكون فاعلاً لإرادة القبيح، وإرادة القبيح قبيحة والله تعالى لا يفعل القبيح لأنه عالم بقبحه ومستغن عنه. يُنظر: شرح الأصول الخمسة ٤٥٩-٤٦١.

كما قال ابن الهمام في المسامرة: إنهم يريدون بالواجب ما^(١) يثبت بتركه نقص في نظر العقل بسبب ترك مقتضى قيام الداعي، وهو هنا كمال الغنى والقدرة مع انتفاء الصارف، فترك المراعاة لما هو الأصلح مع ذلك بخل يجب تنزيهه^(٢) تعالى عنه، فيجب وقوع الأصلح، أي: لا يمكن أن يقع غيره لتعالیه، عما يليق^(٣) به انتهى.^(٤) وذلك؛ لأنّ الداعي الذي زعموه قائماً على مراعاة الأصلح غيره^(٥) قائم؛ لأنّ كمال الغنى والقدرة وإن كان متحققاً لكن الصارف عن مراعاة للعبد غير منتف لوجود الصارف الذي هو مراعاة مقتضى الحكمة بمقتضى الجود، ومن المعلوم أن ترى الأصلح بفعل غير الأصلح مراعاة للحكمة إذا كان مقتضى جوده تعالى لم يكن من البخل في شيء، فترك مراعاة الأصلح لا يستلزم نقصاً؛ لأنّ فعل الأصلح لا يتصف بكونه تجاوزاً عن الحد مع كونه موافقاً للحكمة بارزاً بمقتضى الجود، وبالله التوفيق الغفور الودود فيما خفى أو بدا، وهو الجواد الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، والحمد لله رب العالمين.

تبصرة: إيجاد العالم وتركه سيّان بالنسبة إلى ذات الحق سبحانه؛ لأنّه غني بالذات عن العالمين، وأمّا من حيث أنّه [تعالى]^(٦) حكيم جواد رحيم يقتضي جوده إبراز ما اقتضته الحكمة في وقته اللائق به، فأيجاد الأشياء حينئذ أولى من الترك ولا استكمال في ذلك بالغير بل هو تكميل للغير بمقتضى الجود، والرحمة إظهار ما اقتضته الحكمة، والتكميل وعدمه سيّان بالنسبة إلى ذات الحق لغناه، وإن كان التكميل

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (أ) وما أثبتته من (ب) يقتضيه السياق .

(٢) في: (ب) " تنزيه " .

(٣) في: (ب) " لا يليق " .

(٤) المسامرة ص ١٤٦ .

(٥) في: (ب) " غير " .

(٦) ما بين المعقوفتين لا توجد في (أ) وما أثبتته من (ب) يقتضيه السياق .

أرجح من عدمه بالنسبة إلى الحكمة جيداً ورحمة، وإذا لم يكن التكميل أرجح من عدمه بالنسبة إلى الذات فلا استكمال للذات بالغير.

فإن قلت: إذا كان التكميل أولى من حيث مراعاة الحكمة جيداً ورحمة كان كمالاً لهما وهما كمالان للحق، وكمال^(١) الكمال للشيء كمال لذلك الشيء.

قلت: لكن لا يلزم منه استكمال الذات بالغير إذ لا يعود من آثار التكميل أمر وجودي إلى ذات الحق حتى يلزم منه قيام الحوادث بذات الحق المتضمن للاستكمال بالغير؛ لأن آثار التكميل إنما هي^(٢) صور الحقائق وكمالاتها اللائقة بها بمقتضى أعطى كل شيء خلقه، وما هو من كمالات الحقائق لا يكون كمالاً للحق من حيث هو، وإنما العائد إلى الحق من حيث مراعاة الحكمة تفضلاً ورحمة لا وجوباً نسبة وإضافة، وهي كون الحق أوجد كذا بعد إن لم يكن أوجده، وذلك غير قاذح في كمال الحق؛ لأن ما يمتنع اتصاف الحق به هو الحادث بمعنى الموجود بعد العدم، وأما ما يتجدد ولا وجود له ويسمى المتجدد فلا مانع من اتصاف الحق تعالى به^(٣) لما في المواقف وشرحه، إن الإضافات والنسب يجوز تجدها على الله اتفاقاً من العقلاء حتى يقال: إنَّه تعالى موجود مع العالم بعد إن لم يكن معه^(٤) وما في شرح المقاصد الواجب يمتنع أن يتصف بالحادث أي الوجود بعد العدم.

(١) في: (ب) " فكمال " .

(٢) في: (ب) " هو " .

(٣) عبارة: "لأنَّ ما يمتنع اتصاف الحق به هو الحادث بمعنى الموجود بعد العدم، وأما ما يتجدد ولا وجود له ويسمى المتجدد فلا مانع من اتصاف الحق تعالى به" ساقطة من (ب) .

(٤) شرح المواقف ٢٥/٨ .

وأما إتصاف بالسلوب والإضافات الحاصلة بعد ما لم يكن ككونه غير رازق
لزيد الميت رازقاً لعمرو الموجود فجائز^(١) انتهى^(٢).

فعدم كونه تعالى مع العالم في الأزل كمال ثم كونه معه بعد إيجاده كمال،
وكلما كان تجدد الإضافات على الله تعالى جائزاً باتفاق العقلاء لم يلزم من اتصاف
الحق بكمال إضافي بعد إن لم يكن استكمال بالغير وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

ثم نقول: لو كان اتصاف الحق بإمر إضافي في بعد إن لم يكن استكمالاً
بالغير كان ما ذهب إليه أصحابنا^(٣) من أن الله يفعل لا لغرض مع إيداع المنافع
والمصالح استكمالاً أيضاً وذلك؛ لأن ما ذهب إليه المعتزلة من وجوب تعليل أفعال الله
بالغرض إذا كان نقصاً كان الفعل لا لغرض مع إيداع المنافع كمالاً بلا شبهة، وقد كان
الله ولم يكن شيء غيره، فإذا أحدث العالم فقد أتصف بكمال إضافي لم يكن متصفاً به
وهو أنه أوجد العالم بعد إن لم يكن، فعاد المحذور إن كان هذا استكمالاً عندهم لكنه
ليس باستكمال لما مر.

(١) عبارة: "وما في شرح المقاصد الواجب يمتنع أن يتصف بالحادث أي الوجود بعد عدم، وأما اتصاف
بالسلوب والإضافات الحاصلة بعد ما لم يكن ككونه غير رازق لزيد الميت رازقاً لعمرو الموجود فجائز"
ساقطة من (ب) .

(٢) شرح المقاصد ٧٠/٢.

(٣) يرى الأشاعرة أن أفعال الله تعالى لا تعلل بالإغراض والغايات، يقول الآمدي: مذهب أهل الحق ان
رعاية الحكمة والغرض في أفعال الله تعالى غير واجبة، وانه لا يجب عليه فعل شيء ولا تركه. ينظر:
أبكار الأفكار ١٥١/٢. ويقول الجرجاني في شرح المواقف: «ان افعاله تعالى ليست معللة بالاغراض،
واليه ذهبت الاشاعرة، وقالوا لا يجوز تعليل افعاله تعالى بشيء من الأغراض والعلل الغائية، ووافقهم
على ذلك جهابذة الحكماء وطوائف الالهييين» شرح المواقف، المقصد الثامن ٢٠٢/٨، ويقول الغزالي:
إن الله تعالى لو كلف العباد فأطاعوه لم يجب عليه الثواب بل إن شاء أثابهم وإن شاء عاقبهم وإن شاء
أعدمهم ولم يحشرهم، ولا يبالي لو غفر لجميع الكافرين وعاقب جميع المؤمنين، ولا يستحيل ذلك في
نفسه، ولا يناقض صفة من صفاته الإلهية لأن التكليف تصرف في عبيده ومماليكه، ولا معنى للحسن
والقبيح. يُنظر: الاقتصاد في الاعتقاد: للغزالي ص ١١٦.

يوضحه^(١): قول المحقق العضد^(٢) رحمه الله تعالى في عقيدته الصغرى: يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا غرض لفعله راعي الحكمة فيما خلق، وأمر تفضلاً ورحمة لا وجوباً انتهى^(٣).

فنصَّ على أنه لا غرض لفعله، ومع ذلك قال راعي الحكمة فيما خلق، وأمر تفضلاً ورحمة، ومن المعلوم أنَّ مراعاة الحكمة في مخلوقاته إظهارها على حسب ما يقتضيه الحكمة، فخلق كذا في وقت كذا دون غيره، وفي مكان كذا دون غيره وعلى هيئة كذا دون غيرها، ولكذا وكذا لا لغيره كل ذلك لما اقتضاه الحكمة فراعاها تفضلاً ورحمة لا وجوباً لغناه الذاتي عن العالمين، ومراعاة الحكمة فيما أمر تنزيل الكتب المتضمنة للأحكام بحسب ما تقتضيه الحكمة على اختلافه في الكتب المنزلة حسب اختلاف الأمم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم، فأمر في التوراة^(٤) بكذا وفي الإنجيل بكذا وفي القرآن^(٥) بكذا كل ذلك مراعاة للحكمة تفضلاً ورحمة.

فاتضح: أنه لا منافاة بين نفي تعليل أفعال الله بالأغراض^(٦)، وبين مراعاة الحكمة فيما خلق، وأمر المستلزم لتعليلها بالمصالح والمنافع التي هي كمالات للحقائق من أحكامها وآثارها؛ لأنَّ الأول من حيث الذات، والثاني من حيث مراعاة الحكمة

(١) في: (ب) "ويوضحه".

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي: عالم بالأصول والمعاني والعربية. من أهل إيج بفارس ولي القضاء، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً عام ٧٥٦هـ، من تصانيفه المواقف في علم الكلام، و العقائد العزدية . ينظر: الدرر الكامنة ٣٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح العقائد العزدية ص ٦٧.

(٤) في: (ب) "التورية".

(٥) في: (ب) "الفرقان".

(٦) في: (ب) "الأعراض".

تفضلاً ورحمة مع غنى الذات عنها، وقد تبين أنه لا يلزم من ذلك إلا تجدد كمال إضافي للحق سبحانه، وإنه جائز باتفاق العقلاء.

وظهر أن مدخولات اللام فيما ورد في الكتاب والسنة من أن الله فعل كذا لكذا ليست أغراضاً وأموراً باعثة لذات الحق على الفعل؛ لغناه الذاتي ولكنها منافع ومصالح هي كمالات للحقائق اقتضت الحكمة إظهارها جيداً ورحمة، وبالله التوفيق وليّ النعمة، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم.

١. الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٠هـ)، حققه: فوية حسين محمود، دار الانتصار، القاهرة، ط ١، ١٣٩٧هـ.
٢. أبقار الأفكار، لسيف الدين الآمدي (ت ٦٣١هـ)، حققه: د. احمد محمد المهدي، دار الكتب القومية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٣. الأحاديث المختارة أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، حققه: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.
٤. إحياء علوم الدين، محمد بن محمد بن محمد أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
٥. أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، حققه: سيد كسروي حسن، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٦. الأساس في السنة وفقهها، سعيد حوى، دار السلام للطباعة، ط ٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، حققه: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٨. الاعتقاد: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، حققه: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٩. الأعلام قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.
١٠. الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
١١. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
١٢. بحر الكلام، الشيخ ميمون بن محمد النسفي (ت٥٠٨هـ)، دراسة وتعليق: د. ولي الدين محمد صالح الفرفور، دار الفرفور، دمشق، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٣. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت١٢٥٠هـ) دار المعرفة، بيروت.
١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
١٥. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، حققه: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
١٦. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت١٢٣٧هـ)، دار الجيل، بيروت.

١٧. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٨. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، حققه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.
١٩. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل أبيعبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٢٠. جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير، جلال الدين السيوطي، الأزهر الشريف، مجمع البحوث الإسلامية، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٢١. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه، كراتشي.
٢٢. خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، حققه: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، ط١، ٢٠٠٥هـ.
٢٣. الدر المنثور للسيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
٢٤. الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حققه: محمد عبد المعيد ضان، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٥. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي،
حققه: د. عبد المعطي قلنجي دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث،
ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٦. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، عبد الرحمن بن ابي بكر
السيوطي، حققه: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان.
٢٧. الرحلة العياشية للبقاع الحجازية، عبد الله بن محمد العياشي، حققه:
احمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد
بن محمد مراد الحسيني، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط٣،
١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٩. سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني،
حققه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى
البابي الحلبي.
٣٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن
العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج
أحاديثه: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣١. شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، تعليق: احمد
ابن الحسين بن أبي هاشم، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط٢،
١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
٣٢. شرح العقائد العضدية، عضد الدين الايجي، حققه : نزار حمادي، دار
أحياء التراث العربي، بيروت.
٣٣. الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، لأبي المنذر محمود
بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة،
مصر، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٣٤. شرح المقاصد في علم الكلام، للإمام العلامة مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٣٥. شرح المواقف، للشريف الجرجاني، مع حاشية السيالكوتي والفتاري، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٣٢٥هـ-١٩٠٧م.
٣٦. شروح وحواشي العقائد النسفية لأهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية، مجموعة من المؤلفين، حققه: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٧. صفة الصفة، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) حققه: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٨. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط ١.
٣٩. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ.
٤٠. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.
٤١. فتح الباري شرح صحيح البخاري احمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، حققه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٤٢. فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسائل، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، حققه: د. إحسان عباس، دار العربي الإسلامي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٤٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، حققه: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤. كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٤٥. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، حققه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤٦. لسان الميزان، احمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
٤٨. المجموع بالمحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، حققه: الأب جين يوسف هوبن اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
٤٩. المسامرة شرح المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة، كمال الدين محمد بن محمد الشافعي المعروف بابن أبي الشريف المقدسي (ت ٩٠٦هـ)، والمسامرة، لكمال الدين محمد بن همام الدين الحنفي المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط ١، ١٣١٧هـ.
٥٠. مسند الإمام أحمد، الإمام احمد بن حنبل الشيباني: تذيل الأحاديث بأحكام شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، وطبعة مؤسسة الرسالة حققه: شعيب الارنؤوط وآخرون، ط ٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٢. مشيخة أبي المواهب الحنبلي، محمد بن عبد الباقي الحنبلي، حققه: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، دمشق.
٥٣. المطالب العالية من العلم الإلهي، لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، حققه: احمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٥٤. المعتزلة، زهدي جار الله، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٤م.
٥٥. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن احمد الطبراني، حققه: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة ١٤١٥هـ.
٥٦. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت ٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٧. المغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبار إبراهيم، حققه: الابياري، الدار التونسية.
٥٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي موسى الأشعري تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٥٩. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، حققه: أمير علي مهنا، علي حسن فاعود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٣، ٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٦٠. مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، حققه: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٦١. منتهى السؤل على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول ﷺ، عبد الله بن سعيد بن محمد عبادي اللّحي الحضرمي الشحاري، ثم المراوعي، دار المنهاج، جدة، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٦٢. المواقف، لعضد الدين عبد الرحمن بن احمد الأيجي (ت٧٥٦هـ) بشرح السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، حققه: د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٦٣. الموسوعة في صحيح السيرة النبوية، أبو إبراهيم، محمد إلياس عبد الرحمن الفالوذة، ط١، مطابع الصفا، مكة، ١٤٢٣هـ.
٦٤. موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي التهانوي، حققه: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٦٥. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.
٦٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين احمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

